جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة:العلوم الاقتصادية التخصص:اقتصاد كمي

أثر الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

دراسة قياسية

مقدمة من طرف الطالبتين:
قنونة لندة
مسكين سهام

تحت إشراف الأستاذ :
د/ حيمور مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مناقشا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2021/2020.

شكر وتقدير

نحمد الله على جزيل نعماته،ونشكره شكر المعترف بمننه وآلائه،ونصلي ونسلم على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الذي منحنا الإشراف على هذا العمل وتقديمه النصح والتوجيه لنا الأستاذ الدكتور:حيمور مصطفى.

كما لا يفوتنا بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة مستغانم.

ونخص بالذكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية:الأستاذة:زرواط فاطمة الزهراء،الأستاذ:عشوي نصر الدين،الأستاذ:نورين مولود،الأستاذ:يخلف عبد الله،الأستاذ:قدال زين الدين الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي طيلة المشوار الدراسي.

كما لا ننسى الأستاذ الفاضل:بن زيدان الحاج الذي له الفضل الكبير في هذا النجاح لك منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

دون أن ننسى شكرنا للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب و من بعيد و لو بكلمة طيبة.

الفهرس

فهرس المذكرة

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	01
الفصل الأول:الإطار النظري للانفتاح التجاري والتحرير التجاري في الجزائر	
مقدمة الفصل	04
المبحث الأول:مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري	05
المطلب الأول:مفهوم الانفتاح التجاري	05
المطلب الثاني:نظريات الفكر الكلاسيكي	07
المطلب الثالث:نظريات الفكر النيو كلاسيكي	11
المطلب الرابع:نظريات الفكر الحديث	14
المبحث الثاني:مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	17
المطلب الاول:قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق	17
المطلب الثاني:قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي	19
المطلب الثالث:قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات البواقي	21
المطلب الرابع:قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوج	21
المبحث الثالث:التحرير التجاري في الجزائر	24
المطلب الأول:أسباب التحرير التجاري في الجزائر	24
المطلب الثاني :أسس التحرير التجاري في الجزائر	25
المطلب الثالث:مراحل التحرير التجاري في الجزائر	25
المطلب الرابع:مزايا التحرير التجاري	26
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالانفتاح التجاري	
مقدمة الفصل	29
المبحث الأول:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الأول:مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الثاني:أشكال ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المطلب الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الرابع:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	35

المبحث الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المطلب الأول:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الثاني:تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الدولية	41
المطلب الثالث:مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	44
المطلب الرابع:عيوب الاستقمار الأجنبي المبائر	45
المبحث الثالث:أهمية وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافزه	47
المطلب الأول:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	47
المطلب الثاني:أثار الاستثمار الأجنبي المباشر	48
المطلب الثالث:حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر	49
خاتمة الفصل	52
الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري في جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2019).	
مقدمة الفصل	53
المبحث الأول:دراسة تطور متغيرات الدراسة	54
المطلب الأول:دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000- 2019).	54
المطلب الثاني:دراسة تطور الصادرات خلال الفترة (2000- 2019).	56
المطلب الثالث:دراسة تطور الواردات خلال الفترة (2000- 2019).	57
المبحث الثاني:صياغة وتقدير النموذج القياسي	58
المطلب الأول:صياغة النموذج القياسي	58
المطلب الثاني:تقدير النموذج القياسي	59
المبحث الثالث:تحليل النموذج القياسي المقدر	63
المطلب الأول:التحليل الإحصائي للنموذج المقدر	63
المطلب الثاني:التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر	65
المطلب الثالث:التحليل القياسي للنموذج المقدر	65
خاتمة الفصل	69
خاتمة عامة	70
قائمة المراجع	
الملاحق	

الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1/ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(III - 1)	بيانات متغيرات النموذج من سنة:2000-2019.	54
(III- 2)	جدول تقدير النموذج الخطي المتعدد	61
(III - 3)	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	63
(III - 4)	نتائج التقدير لاختبار وايت WHITE	67

2/ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(III - 1)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	55
(III - 2)	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	56
(III - 3)	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	57
(III - 4)	تحديد مناطق القبول والرفض للإحصاءة ديربين واتسون DW	66
(III - 5)	اختبار جارك بيرا Jarque- bera	68

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

شهدت الجزائر سنوات العشرين الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة جعلتها تنتقل إلى حالة من التنمية الاقتصادية مماثلة لكثير من الدول النامية، حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسات التكيف الهيكلي في إطار الرأسمالية السائدة من أجل استعادة الظروف اللازمة للنمو على المدى الطويل للبلد، و عليه اعتمدت الدولة حزمة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى محاولة دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي. حيث سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية مع بداية التسعينات الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي و خاصة بعد بروز الظواهر الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل كظاهرة العولمة سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها ، و يسمح لها بأن تسدد الفجوة في الدخل بينها و بين الدول الصناعية ، وكان الأسلوب الذي اختارته الدول النامية هو سرعة تحرير التجارة الخارجية التي تعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية و ذلك من أجل انفتاحها على العالم الخارجي و ربط أسواقها بأسواق دول أخرى و انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير التي تسمح بتخفيض الضغط الخارج و استيراد رأس المال الأجنبي ، الأمر الذي تنادي به مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة ...) إلى تعويض اقتصاديات الدول النامية ومنها العربية إلى ضغوط عديدة ، و خاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبرى ، وهذا سيحد من فرص الدول في التصدير إلى دول هذه التكتلات ما لم تقم بتطوير إنتاجها و زيادة كفاءتها لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل التجاري .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة و إفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته .

الإشكالية:

بناء على ما سبق ارتأينا طرح إشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي :

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نضع التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماذا نقصد بالانفتاح التجاري وماهي أهم مؤشرات قياسه ؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ✓ كيف يمكن صياغة نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات البحث :

على ضوء ما جاء سابقا و للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- يساعد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تحرير التجارة ؛

- نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؛
- للانفتاح التجاري دور فعال في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في محاولة القيام بدراسة قياسية لإحدى أهم المراحل الأساسية للاقتصاد الجزائري وهي التحرير التجاري، نظرا للدور الذي يلعبه الانفتاح التجاري و التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لمختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية .خاصة وأن الجزائر ماضية قدما في المزيد من التحرير التجاري عن طريق الخطوات المتسارعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدها أسباب منها ؛

- ✓ يتماشى موضوع البحث مع التخصص ؛
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشغل الشاغل و الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول لجلب تدفقاته ؛
- ✓ يعتبر الانفتاح على العالم الخارجي و تحرير التجارية هدف من بين الأهداف التي تسعى إليها الدول.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في :

-التعرف على أهم المفاهيم ، النظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر؛

-التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

-ربط العلاقة بين كل من التحرير التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

-إبراز دور التحرير التجاري و التبادل الدولي في جذب تذفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

-التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

-محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود البحث :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني و مكاني.فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة حددت ما بين 2000-2019 أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران ، والمنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وهذا بالاعتماد على برنامج .Eviens7.

ومن أجل انجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية :

الاعتماد على عدة مراجع من الكتب ، المجلات ، الأطروحات ، رسائل الماجستير .

الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة و طلب التوجيه .
الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات ؛
الدراسات السابقة :
-دراسة دليلة طالب (2015) ،بعنوان " الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980 -2013)، و النتيجة التي خلصها إليها أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، نظرا لضعف البنية التصديرية ، وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي.
-رحماني العربي ،" أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015" ،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،2018.
-عبدوس عبد العزيز ، " سياسية الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر، دور الصادرات النفطية " ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2016/09،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب ،عين تمونشت.
- زيرمي نعيمة،" أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة قياسية (1970 – 2014) "،مجلة البديل الاقتصادي العدد الخامس، جامعة طاهري محمد، بشار.
صعوبات البحث :
من بين الصعوبات التي واجهناها أثناء قيامنا بهذه الدراسة هو نقص المراجع فيما يخص الانفتاح التجاري، ولاسيما فيما يتعلق بالانفتاح التجاري بالجزائر.
تقسيم البحث:
لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و التساؤلات المتفرعة عنها و للتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كانت كالتالي :
الفصل الأول : تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " مفاهيم ونظريات حول الانفتاح التجاري" ، بالإضافة إلى مختلف النظريات و النماذج القديمة و الحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية وكذا مؤشرات قياسه، وفي آخر الفصل تطرقنا إلى التحرير التجاري في الجزائر وأهم أسسه ومراحله.
الفصل الثاني : تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " الاستثمار الأجنبي في الجزائر وعلاقته بالانفتاح التجاري" مختلف التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تطرقنا إلى العلاقة التي تربط الانفتاح التجاري بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي الأخير تطرقنا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مع ذكر أثاره وحوافزه.
الفصل الثالث : وهو متعلق بالجانب التطبيقي تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنب المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، وذلك من خلال محاول نمذجة لأثر الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و اختبار مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية و القياسية .

الفصل الأول

الإطار النظري للانفتاح التجاري والتحرير التجاري في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، لأنه مهما بلغت موارد و إمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع بمعزل عن العالم الخارجي ، إضافة إلى ذلك فدول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة ، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير و استيراد ، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية ، التطور التقني ، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

و الجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه ، كما أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحول الخارج للحصول على المواد الضرورية ، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض ، و تكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير و الاستيراد .

من خلا هذا الفصل سنحاول التطرق لمختلف التعاريف التي قدمت للانفتاح التجاري ، والنظريات القائمة على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى دراسة مؤشرات قياس الانفتاح التجاري ، كما سيتم التطرق لأسباب التحرير التجاري في الجزائر وأهم مراحله ، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.

المبحث الثاني:مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

المبحث الثالث:التحرير التجاري في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم و نظريات الانفتاح التجاري.

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض ، كما أنها القناة الرئيسية التي من التصدير و الاستيراد ، ذلك أن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي ، إذ أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، فالتجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات [1].

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.

يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع و الخدمات ،و هي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع و الخدمات بين الدول المختلفة ، و يعتبر تبادل المنتجات من السلع و الخدمات بين الدول من ضروريات الحياة ، حيث يتبع ذلك حصول كل دول على مالا يتوفر من ضروريات الحياة لشعبها، و التي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها [2] ، فالهدف الأساسي من قيام التجارة توفير السلع و الخدمات لتلبية الحاجيات المحلية ، و يتم تصريف الفائض عن طريق المبادلات التجارية .

كما تعرف التجارة الخارجية أيضا على أنها عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[3]، فمصطلح التجارة الخارجية قد يشتمل على المصطلحات التالية [4] : الصادرات و الواردات المنظورة أي السلع ، الصادرات و الواردات غير المنظورة أي الخدمات ، الحركة الدولية لرؤوس الأموال أي الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر ، الهجرة الدولية للأفراد أي حركة الأفراد بين الدول .

من خلال هذا البحث سنتطرق إلى مفاهيم و أهمية الانفتاح التجاري ،بالإضافة إلى النظريات التي لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول ، و ذلك من خلال المدارس الاقتصادية ، حيث جاءت المدرسة الكلاسيكية بأولى النظريات التي حاولت إعطاء تفسير قيام التجارة ، و من بعدها النظريات النيوكلاسيكية إلى أن برزت النظرية الحديثة التي أعطت تفسيرا جديدا بما يتماشى مع مجريات الظروف .

---

[1] - حسام علي داوود و آخرون : "اقتصاديات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص13 .

[2]-محمد السانوسي شحاتة : " التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقات الجات"، دار الفكر الجامعي ، مصر 2007 ، ص46 .

[3]-حمدي عبد العظيم : " اقتصاديات التجارة الخارجية" ، دار النهضة العربية " ، لبنان ، 2000 ، ص 13 .

[4]-محمد يحياوي : " أثر الواردات على النمو الاقتصادي ، دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970-2010 " ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي .الجزائر ، 2011 -2012 ، ص 04 .

إن الآراء حلو إعطاء مفهوم شامل للإنفتاح التجاري و كذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت متعددة ، بالإضافة إلى تضارب هذه الآراء بين مؤيد و معارض لفكرة الانفتاح التجاري ، فبين هذا التأييد و المعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة ، و ذلك من خلال اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة .

أولا: تعريف الانفتاح التجاري.

قبل عرضنا النظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الإشارة إلى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة ، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين ، حيث أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري ، وفيما يلي عرض بعض التعاريف .

- تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati –Krueger

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات ، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا و محررا و نفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[1].

- تعريف الانفتاح التجاري حسب M¸Michelaly ¸Papar Georgion ¸ A¸M¸choksi :

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير ، و (20) هي أكبر درجة تحرير ، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية ، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و لا يكون فيه تدخل من الحكومة ، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية ، تغيير الأدوات السعرية ، تغير سعر الصرف ، تغيير السياسات)[2].

- تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية .يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، و ابتاع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد ، و التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة و التحكم فيها ، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة[3].

---

[1]- عبدوس عبد العزيز : " سياسة الانفتاح و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011 ، ص 44 .

[2]-نفس المرجع السابق ، ص 44 .

[3] - باريك مراد : " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي ، جامعة تلمسان ، 2012 -2013 ، ص 37 .

ثانيا: أهمية الانفتاح التجاري

تنبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل إستراتيجية اقتصادية و سياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية و السياسية ، و لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية ، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا [1].

إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي ، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية معا ، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف إليه التنمية الاقتصادية ، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق و المشاكل الاجتماعية و السياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية ، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية و تقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية ، ولكن هذا التوجه أو سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة و ترك المجال لقوى السوق العالمي ، إلا أن هذه الدول اعتمد التطور الاقتصادي عندها على إستراتيجية الانفتاح التجاري أي على إحلال الواردات في بعضها و على تنمية الصادرات في البعض الآخر ، وهذا الازدواج الاستراتيجي واكب حدوث ازدواج اجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات التنمية الاقتصادية ، مما أعاد التخوف من سياسة الانفتاح التجاري إلى الساحة و ترسيخ الاعتقاد بأن التجارة الحرة تخدم مصالح الدول الغنية فقط ، و أن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية .[2]

المطلب الثاني: نظريات الفكر الكلاسيكي.

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر ، و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي كان مؤيدا لفرض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب و الفضة التي كانت في ذلك الوقت مقياس القوة فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري ، من أهم رواده John Stuart Mill، David Ricardo،Adam Smith .

أولا : نظرية النفقات المطلقة .

1-عرض النظرية .

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير "Adam Smith" في كتابه المعروف بـ"ثروة الأمم "[3] ، حيث يعتبر مؤسسة علم الاقتصاد و أول من سطر

[1]-طارق الجبلي : "التجارة الخارجية "، دار الصفاء ، الأردن ، 2001 ، ص15.

[2]-جمال جويدان الجمل : " التجارة الدولية " ، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011، ص ص 23-37 .

[3] .عادل أحمد حشيش ، محمود مجدي شهاب : " أساسيات الاقتصاد الدولي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003 ، ص 57 .

المنهجية العلمية من أجل أطروحاته المختلف للمشكلة الاقتصادية و التحليل الاقتصادي المرتبط بها ، و كذلك بحثه المفصل في أسس و مصادر ثروة الأمم ، ففي كتابه قدم هذا العالم الكبير تحليلا وافيا وقويا للعديد من القضايا و الموضوعات الاقتصادية و صاغ بذلك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد ، وكان من بين الموضوعات التي تناولها » Adam Smith« في مؤلفه المشار إليه تحليلية الأولى لظاهرة التبادل التجاري ، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول ،[1] فالتجارة الخارجية في رأي » Adam Smith« تقوم بوظيفتي هامتين ، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء أخر ذي نفع أكبر ، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي و تصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه و ترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2]

تقوم على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة ، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة ، [3] من ناحية أخرى لا يرى » Smith« داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ، فالأخيرة تعد امتدادا للأولى و كلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض و تطبيق مبدأ تقسيم العمل و التخصيص ، في حين أن نوعي التجارة مختلف في خصائصه و نظرياته و بصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن : المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى [4].

و قامت نظرية المنفعة العامة على عدة افتراضات من بينها [5]:

-قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول المختلفة ، و على غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السوق التي تختص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة ؛

-إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي الفائدة تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي؛

-تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة و ليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المختلفة لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية.

2-الانتقادات الموجهة للنظرية .

قام » Adam Smith« في عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية من دحض أفكار تقييد التجارة ، إلا أن تحليله و تفسيره لقيام التبادل ترك انتقادات من أبرزها :

[1]-حاتم سامي عفيفي : "الاتجاهات الحديثة للاقصاد الدولي والتجارة "، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005، ص117

[2]-زينب حسب عوض الله : "الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص 9 .

[3]. خالد محمد السواعي : "التجارة و التنمية ، دار المناهج ،الأردن ، 2006 ، ص 10 .

[4] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر ، مصر 2003 ، ص 48 .

[5].باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43.42

-لم يستطع « Smith» أن يفسر لنا أنه لو تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما ، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية [1]؛

-أعطى « Smith» أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذلك لم يفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية[2] ؛

-إن تفسير « Smith» لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية ؛

-إن تفسير « Smith» لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية[3]؛

-أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصل التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا و تعقيدا[4].

ثانيا : نظرية النفقات النسبية .

1-عرض النظرية .

قام الاقتصادي الكبير « David Ricardo» بنسف النظرية السابقة و ذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية " الاقتصاد السياسي و الضرائب " ، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية* الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية [5].

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية ، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل ، أي تقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية أقل [6] ، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل ، و بمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى .

لقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي و أثرها على الاقتصاديات العلمية ، كما نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن التجاريون [7] و في صدد شرح نظريته وضع « Ricardo» الفرضيات التالية :

---

[1]-خالد محمد السواعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

[2]-زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999، ص 48 .

[3]-علي عبد الفتاح أبو شرار : " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "، دار المسيرة ، الأردن ، 2007 ، ص 23

[4].باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

*-يقصد بالنفقة النسبية النسبة بين نفقة إنتاج السلعتين داخل البلدي الواحد ، و النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين .

[5] - يقصد بالنفقة النسبية النسبة بين نفقة إنتاج السلعتين داخل البلد الواحد ، و النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.

[6] -علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36، 37 .

[7].زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

-أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية ؛

-أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين؛

-لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية ؛

-تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج، بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة و أن الإنتاج يخضع لثبات الغلة [1] .

2-الانتقادات الموجهة للنظرية .

لقد حاول » David Ricardo« الاقتراب من الواقع و لكن رغم ذلك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة و من بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد :

-اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط ، و تبادل سلعتين فقط ؛

-افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج، لذا اكتفت بدراسة تبادل السلع في حين أن الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا (رأس المال) للتنقل عبر الحدود؛

-تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا؛

-تهمل النظرية تكاليف النقل [2].

ثالثا : نظرية القيم الدولية .

1-عرض النظرية .

لقد كان لـ » John Stuart Mill«* دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية و علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية ، و في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي ، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، و معدل التبادل الذي يحقق التوزان في التجارة الدولية ، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية .

[1] .أشرف أحمد العدلي : " التجارة الدولية " ، شركة رؤية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006 ، ص 15 .

[2]- باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

*جون ستيوارت ميل : اقتصادي انجليزي من مؤلفاته ، "princpes d.2conomie politiques"

طبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية و توزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية و السياسية ، حيث كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا و العكس صحيح[1].

2-الانتقادات الموجهة للنظرية .

تعتبر آراء « John Stuart mill» إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية حيث كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية إلا أن هذه الآراء هي الأخرى تعرضت لانتقادات كثيرة أبرزها :

-أن المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود إلى الدولة الصغيرة، و المكاسب الأقل إلى الدول الكبيرة ، أي أن المكاسب الأكبر تعود إلى صاحب الطلب الأصغر ، والمكاسب الأقل إلى صاحب الطلب الأكبر ؛

-الإهتمام بالأسواق الرخيصة و محاولة التوسيع في الخارج باسم الكسب الدولي .[2]

المطلب الثالث :نظريات الفكر النيوكلاسيكي .

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية ، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة لصياغة نظريات النفقات النسبية ، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية ، وفي الوقت ذاته تم تحرير التجارة من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية ، وهي اعتبار العمل الأساس لقيمة السلعة .

أولا : نظريا هيكشر. أولين* .

1-عرض النظرية .

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي « Hechsher» و تلميذه « Onlin» حيث هذا الأخير ألف كتابه الذي اشتهر باسمه " نظرية أولين للتجارة الخارجية " الذي نشره عام 1939، حيث اعتمد « Onlin» على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة و التبادل الداخلي ، و قد بدأ « Onlin» نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة و افترضها اختلاف التجارة الدولية والداخلية [3].

كما عرفت هذه النظرية بنظرية « Hechsher Onlin» أو بنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج ، فلقد حاولت هذه النظرية أن توضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة و أخرى ، وقد أعطى « Hechsher» تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول ، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما :

---

[1]-زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 50 ، 51

[2]-زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي ، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية "، دار الجامعة الجديدة ، الطبعة الأولى ،مصر ، 2005، ص ص 14 ، 15.

*.هيكشر : اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ، أولين :اقتصادي و سياسي سويدي حائز على جائزة نوبل .

[3]-محمد يحياوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 10.

الأول : اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج .

الثاني : الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع .

اتفق » Onlin» مع أستاذه » Hechsher» في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجه هذه الدولة ، ولكن أضاف إلى ذلك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية ، وذلك لأن السبب في قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على السلع من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا [1] وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها :

-أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحد بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد ؛

-أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق ، و أن هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا من بلد لآخر ؛

-أن نمط توزيع الدخل معطى و معروف في بلدان مختلفة[2]؛

-ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق؛

-ليس هناك تكاليف نقل أو رسوم جمركية؛

-عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة لكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين [3] .

بالرغم ما يوجه إلى هذه النظرية من انتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن ،و تحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض و الطلب لبيان القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة و الكميات المنتجة منها على نظرية التجارة الخارجية ، فضلا عن إلقائها الضوء على العلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية و هيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها ، و بصفة خاصة مدى تأثر صورة توزيع الدخل القومي ما بين مختلف الأطرفا في هذه التجارة ، أي أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الدولة بالنسبة لهذه الأثمان نفسها في الدول الأخرى [4].

2- الانتقادات الموجهة للنظرية .

بالرغم من كل ما جاء في هذه النظرية إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات من بينها[5] :

---

[1]-باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

[2] - نظريات التجارة الخارجية http : //islamfin.go-forum.net/t529-topic تاريخ الإطلاع 2013/01/03

[3]-حمشة عبد الحميد : "دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012 .2013 ، ص 34

[4]- زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

[5]-نفس المرجع السابق ، ص 57 .

-إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج ؛

-استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل و رأس المال؛

-لا تحدد بصفة قاطعة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية ؛

-تفترض أن الإنتاج و التبادل يتم في ظل توافر الشروط المنافسة الكاملة.

ثانيا : لغزليونتييف* .

يرى «Leontief» أنه من الممكن تدعيم نظرية « Hecksher» و « Onlin» بإضافة عنصرين آخرين من عناصر الإنتاج ، هما رأس المال البشري و التكنولوجيا ، وقد رأى«Leontief» أن لغز نموذجه يمكن في الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري ، كذلك فعنصر التكنولوجيا يمكنه أن يغير من العلاقة بين الأرض و العمل و رأس المال علاوة على رفع إنتاجية كل منهما ، و قد أصبح التقدم العلمي و التكنولوجي يضع شروطا أكثر بالنسبة لنوعية العمل البشري ، فالاتفاق على تدريب العمل في بعض الفروع الجديدة يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج ، ويصبح التعليم فرعا من فروع الاقتصاد من حيث دلالته و طرائق تطويره ، يضاف إلى ذلك الإنفاق المتزايد للدول المتقدمة على البحث والتطوير ، ولا شك أن عملية التطوير التكنولوجي كانت و لا زالت محكومة بارتباطات الربح فالهدف الواضح من التقدم التكنولوجي هو أن يرفع كفاءة الإنتاج ، و أن يضاعف من إنتاجية العمل و أن يزدي من قدرة المنتجات على المنافسة و التسويق ، وذلك من خلال تخفيض نفقة الإنتاج و تحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق .[1]

ونجد أن «Leontief» قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة سنة 1984،و المثيران القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ، بحيث في الظاهر تبدو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها متمتعة بوفرة نسبية في رأس المال ، إلا أنها في الواقع تتمتع بوفرة نسبية في العمل و اعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل و استيراد السلع كثيفة رأس المال .

و بهذا يكون «Leontief» أثار شكوك حول مدى صحة نظرية « Hecksher» إلا أن تحليله لم يلق القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هيكشر و أولين وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية ، كما وجهت انتقادات لـ «Leontief» من خلاله مقارنته الخاطئة بين معدل رأس مال /العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس مال / العمل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس المال / العمل في كل من سلع التصدير و الاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية[2] .

*-ليونيف : اقتصادي أمريكي أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي حائز على جائزة نوبل سنة 1973 .

[1]-زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32، 33 .

[2]-حمشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35، 36.

المطلب الرابع : نظريات الفكر الحديث .

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي و ذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارج و هذا ما سوف نتطرق إليه فيما سيأتي.

أولا : نظرية الفجوات التكنولوجية .

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية ، و يوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيامها و ذلك على أساس التغيرات و التطورات التكنولوجيا وهما [1]:

1-نموذج الفجوة التكنولوجية .

يمكن تعريف التكنولوجية على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع و الخدمات فالتكنولوجيا لها تأثير كثيرة على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق ، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج ، وهي بذل تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجية و المستوردة لها ، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة ، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى. يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية على الاقتصادي »Posner« في عام 1961، و التي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة و الدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية ، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، و يرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما :

-وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم ؛

-اكتساب حقوق إنتاج و شراء المخترعات الجديدة.

بما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا ، لذلك يظهر ما يسمى "الفجوات التكنولوجية " تتركز فيها التكنولوجيا لدى عدد قليل نسبيا من الدول ، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجية العالية ، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجيا المرتفع ، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول الأكثر تخلفا في عملية التنمية . كما أطلق الاقتصادي »Posner« وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه .

[1]- فيرور سلطاني : " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية ، دراسة حالة الجائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، 2012-2013 ، ص ص 43، 44.

2-نظرية دوران المنتج .

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره «Vernon» سنة 1966، و يوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره ، و التغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها [1]، وبناءا على ذلك قدم «Vernon» افتراضين لبناء نموذجه تمثلا في [2]:

-وجود منتجات جديدة تتلائم و أصحاب الدخول المرتفعة ؛

-توفر عنصر العمل الماهر ، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى.

ويفرق «Venon» بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي :[3]

2-**1-مرحلة الإنتاج :** يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك لارتفاع مستوى الدخل و تكلفة الأيادي العاملة ، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية .

2-2-مرحلة النضج : يبدأ المنتج بالتنوع حيث يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه ، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات و فنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية و لا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل .

2-3-مرحلة النمطية الشديدة : في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة و السوق الخاصة به معروفة و هنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة و قطاع الغيار[4] .

ثانيا : نظريات اقتصاديات الحجم .

تشكل نظريات اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا آخر لنظرية «Hecksherr» و «Ohlin» لنسب عناصر الإنتاج ، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج ، و بتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية ، و بالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية و المنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) ، و بين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) ، و الدول الصناعية الكبيرة (ذات داخلي كبير).

---

[1]-على عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 146 .

[2]-رشاد العصار و أخرون : "التجارة الخارجية " ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000، ص 36.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص 36.

[4]- محمود يونس : "التجارة الدولية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 48 .

من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، فرنسا، المملكة المتحدة و إيطاليا ، و بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل : بلجيكا،هولندا ، لوكسمبورغ ، اسبانيا ، اليونان ، والدول الاسكندينافية[1] . كما يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدول الإيجابي للإنفتاح التجاري ، بالرغم من أن هناك نظريات تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين الشمال و دول الجنوب و سبب قيامه ، بينهما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها ، كما فعلته النظرية الكلاسيكي و النيوكلاسيكية أما الاتجاهات الاقتصادية في الفكر التجاري ، فإنها تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة و الدول الصناعية [2].

[1]- محمد يحياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 15، 16.

[2]-عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعني بقياس درجة الانفتاح التجاري، و نعني بالمؤشرات السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما ، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض ، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول و تصنيفهم حسب درجة انفتاحهم .

و يمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاثة مجموعات ، الأولى ترتكز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية ، أما الثانية تركز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة الدولة على الإنتاج بالأسعار الدولية و عدم وضعها لأي حواجز التجارة ، أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي تركز على مدى انفتاح الدولة من حيث صادراتها وواردتها ، وهناك تقسيم آخر لمؤشرات الانفتاح التجاري حيث يعتمد على مجموعتين : الأولى ترتكز على قياس التجارة الخارجية من حيث الحجوم ، فجل الدراسات أثبتت أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، و الثانية ترتكز على قياس الانفتاح التجاري من حيث القيود التجارية ، فظهرت دراسات تثبت أن الانفتاح التجاري لبلد ما يتأثر بمستوى إجراءات الحماية التجارية ، و التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

من خلال هذا البحث سيتم عرض مختلف المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما و استعمالا ، حيث تهدف إلى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية ، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح و إما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعينة ، و من بين هذه المؤشرات ما يلي :

أولا : مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي .

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي و التي تمتاز بتنوع هياكل الانتاج وهياكل صادراتها و بالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة ، و التي تتصف بهياكل إنتاج صادرات أولية محدودة ، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية منها حجم التجارة الخارجية ، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

التبعية الاقتصادية ، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % من دولة ما تصبح هذه الدولة في كبير خاصة إذا كانت تركز في صادرتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار ، مما ينعكس سلبا على حصيلة

الدولة في حصولها على العملات الصعبة و يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معمل جيني. هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر ، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي [1]:

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{x_t}\right)^2\right]$$

حيث: cc مؤشر التركيز السلعي للصادرات؛

$X\ it$ صادرات الدولة من السلعة i خلال النسبة t؛

$X\ t$ مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

ثالثا : مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات .

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطني مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول ، و ارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية و السياسية في الدول المستوردة ، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي أكبر الأقطار التي تصدر الموارد الأولية إلى الدول المتقدمة ، و لهذا فإن التقلبات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية ، كما يحدث أغلبها في (الجزائر. العراق . الأردن ...) و يعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60 % و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد .

و يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني . هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطني مع استبدال البلد مكان متغير السلعة ، ويمكن التعبير عن على النحول التالي .[2]

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{x_t}\right)^2\right]$$

حيث: cc مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات؛

X_{it} الصادرات الوطنية للدولة i خلال النسبة t ؛

X_t مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

[1]-خالد محمد السواعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 59 ، 60.

[2]-نفس المرجع السباق ، ص 61 .

رابعا : الميل المتوسط للاستيراد .

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد ، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية ، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي ، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارج و العكس صحيح[1] .

خامسا: مؤشر التبادل التجاري.

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، و نظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين و الإحصائيين و صناع السياسة ، و يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري و انخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد و من ثم تراجع درجة انفتاحه في فتر معينة ، و يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات ، فارتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات ، و تراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات ، و بالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية ، و يعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي ، بل حتى سلوك الاقتصادي المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية و توزيع الدخل و نمط الإنتاج و الأسعار .

يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي [2] :

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}} \times 100$$

المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي.

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس و يقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد و بين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد .

أولا : مؤشر التعريفات الجمركية و غير الجمركية .

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري ، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية و غير الجمركية و غير الجمركية

[1]- باريك مراد ، مرجع سابق ذكره ص 61 .

[2]- خالد محمد السواعي ، مرجع سابق ذكره ص 51

مثل : رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات ...إلخ ،و تعبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق و أساليب قياس الانفتاح التجاري ، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الأجنبية ، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها[1] :

-أنه من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية و العالمية من طرف السياسات التجارية ، بالإضافة إلى تكاليف النقل ؛

-عدم تسوية سعر الصرف ؛

-فوارق المرونة السعرية و السلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات و التمييز في الأسعار ، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول ؛

ثانيا : معدل التعريفة غير الموزون .

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية

مثال : يستورد بلد ما ثلاثة سلع و تفرض عليها ثلاث معدلات للتعريفة الجمركية كالتالي [2] :

السلعة (A) يفرض عليها 15 %

السلعة (B) يفرض عليها 20 %

السلعة (C) يفرض عليها 25 %

فيصبح معدل التعريف غير المتوازن =(15 %+20 %+25 %)/3 =20%

لكن لهذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي ، لأنه بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة .

ثالثا : معدل التعريفة الموزون .

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة و يرجح بأهمية النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد لـ[3]:

السلعة (A) بلغت 700 وحدة نقدية

السلعة (B) بلغت 400 وحدة نقدية

---

[1]-باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[2]-علي عبد الفتاح أبور شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 283 .

[3]-علي على الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 283 .

السلعة (C) بلغت 200 وحدة نقدية

إذن :

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} = \frac{(25\times200)+(0{,}2\times400)+(0{,}15\times700)}{200+400+700} \times 100$$

معدل التعريفة المتوازن =18,1 %

المطلب الثالث : قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي .

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق ، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما و اتجاه سياسته التجارية ، و لهذا فقد اقترح كل» Guillarmont» و Syruin» » Chenery سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكيلية مستقلة عن السياسة التجارية ، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية و حجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفرق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل ، فيعتبر البلد منفتحا و العكس صحيح ، و يعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم ، متغير الناتج الداخلي الخام ، متغير الدخل الفردي و متغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة و النمو الديموغرافي) و المسافة بينه و بين البلدان الأخرى و غيرها وقد طور هذا المؤشر و أدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية و المؤسسية .

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير و الاستيراد ، إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة و أبرزها ، اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية و غير الهيكلية ، حيث أنها لا توجد في أية دولة في العالم مجتمعه فيها هذه المتغيرات ، كذلك لوحظ من

الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات ، و لهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري و تحديدها من الناحية الكمية و النوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة [1].

المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.

يتم قياس درجة الانفتاح التجاري وفق نموذجين هما[2] :

[1]- عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

[2]- باريك مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 64-66.

أولا : قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs-Warner.

يعتبر نموذج **Sachs-Warner** سنة **1995** من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين ، بحكم أن هذا المؤشر استطاع أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي و منطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة و أيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة .

يقوم مؤشر **Sachs-Warner** بتصنيف الدول إلى مجموعتين :

البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية ، وذلك بالاعتماد على المعايير التالية :

-معيار الحواجز التعريفية و غير التعريفية ، إذ تفوق 40% من قيمة المنتج ؛

-معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20% (خلال السبعينات و الثمانينات)؛

-معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير؛

و يقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير ، إذ أن الدول لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة ، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف الدول المنفتحة على التجارة الخارجية . تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117دولة، تم دراستها خلال الفترة 1945-1970 و كانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه : 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل **Sachs-Warner**، و74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة و لكن بصفة دائمة و منتظمة، كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة لـ 11 دولة من 15 دولة (عرفت معدلات نمو تزيد عن 23 %) بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3%.

ثانيا : قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards.

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ **Edwards** سنة 1998 أحد المؤشرات التي عنيت بقياس و تقييم الانفتاح التجاري ، و بالرغم م كثرة المؤشرات المستخدمة يرى **Edwards** أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية ، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي ، و لهذا اقترح **Edwards** مؤشر يرتكز على فرضية أساسها ان سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل .

إن استخدام **Edwards** المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد و اقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية ، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح ، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية و هي موزعة كالتالي :

1-مؤشر Sachs-Warner.

2-مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987) .

3-مؤشر البواقي لـ Leamer(1988) .

4-مؤشر علاوة الصرف (La Prime De Change) للسوق السوداء .

5-التعريفية المتوسطة على الواردات .

6-المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية .

7-مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة .

8-معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية .

9-مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf(1993).

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، و المؤشر المركب لـ Edwards.

المؤشر المركب = دالة (Sachs-Warner، علاوة الصرف، التعريفية المتوسطة، الحصص، مؤشر Wolf)

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره ، أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% ، وهو نفس مذهب Sachs-Warner إلا أن النسبة أكبر من ذلك 40 % ، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولية في مظهر مؤسسي بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد .

المبحث الثالث:التحرير التجاري في الجزائر

المطلب الأول: أسباب التحرير التجاري في الجزائر

هناك عدة أسباب داخلية وأخرى خارجية دفعت الجزائر إلى التحرير التجاري منها[1]:

أ/ الأسباب الخارجية:

1- **التحولات الاقتصادية العالمية**، والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.

2- **ايار الاتحاد السوفياتي** :وذلك سنة 1989وتوحيد الألمانيتين سنة 1990أحدث صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

3- **الأزمة البترولية لسنة 1986**:إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق95% من إيرادات الصادرات و60% من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة ،1986إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار- عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات- حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05دولار سنة 2031986بعدما كان 30دولار في اية ،1985كما لم يتعد سعر البرميل 12دولار بعدما كان 34دولار في سنة 1981و 29دولار في سنة 2014 وبالتالي وقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة.

ب/ الأسباب الداخلية:تضمنت الأسباب الداخلية مايلي:

1- **أزمة المديونية** :إنّ المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ

باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت باستثمارات مالية ضخمة تطلب تمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلاّ أنّ سوء استعمال هذه القروض، أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار؛ وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية، من جهة والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير، من جهة ثانية، كلها عوامل أدت إلى تصعيد الأزمة.

2- **عجز الميزان التجاري** :يعتبر الميزان التجاري أهم بنود ميزان المدفوعات، ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على

الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أنّ الميزان التجاري كان في حالة عجز دائم خلال الفترة (1970-1979) ماعدا سنة 1974و1979.

3.**التضخم**:تعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم لم تقل عن05% في هذه الفترة.

[1] زيرمي نعيمة،" أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية (1970 – 2014) ،مجلة البديل الاقتصادي العدد الخامس، جامعة طاهري محمد،بشار،ص ص 233- 234.

المطلب الثاني:أسس التحرير التجاري في الجزائر كان لعملية التحرير التجاري أسس تمثلت فيما يلي:

أ/ الخوصصة:أصبحت الخوصصة إجراء عملي بعد امضاء الجزائر اتفاقية **ستاندباي** مع الصندوق النقد الدولي في ،1994والذي سمح بإعادة الجدولة للديون الرسمية مع" **نادي باريس** "والتفاوض بشأن جدولة الديون مع "**نادي لندن**"، ومنه بدأت الحكومة بتطبيق التعليمات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي، وهذا يعني بداية الخوصصة205.

حاولت الجزائر بدورها تفعيل الخوصصة بسن العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين في العملية وهما:المجلس الوطني لمساهمات الدولة، و المجلس الوطني للخوصصة.

المطلب الثالث: مراحل التحرير التجاري في الجزائر:

رأت الدولة أنّ تسير التجارة الخارجية بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم ال المرحلة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد،فعمد ت خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم احتكارها بعد ذلك، وبعدها وفي مرحلة التسعينات عرف تتطورا سريعا-رافقته ترسانة كبيرة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتجارة الخارجية- في المجال الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الخارجية الذي نتج عنه تدفق سريع للمبادلات التجارية.

المطلب الثالث: مراحل التحرير التجاري في الجزائر

تمثلت مراحل التحرير التجاري في الجزائر وفقا للجدول الأتي

- ✓ **مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1967-1969:**

اعتمدت الجزائر جملة من القوانين والمراسيم، حاولت من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، وتعتبر هذه المرحلة كبداية لأول مخطط تبنتهـ الجزائر.

- ✓ **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989:**

ابتداء من جويلية1971تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنصع لى احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص في هُو الهدف من هذا الاحتكار هو التحكّم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركز يللنّم والاقتصادي والاجتماعي،وكنتيجة لذلك كانت أكثر من80%من الواردات تحت رقابة الدولة.

- ✓ **مرحلة التحرير المقيد 1990:**

تبرز هذه المرحلة من خلال إصدار قانون القرض والنقد 90-10لسنة 1990والذي شمل تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تلاه في نفس السنة اصدار قانون 92/16المؤرخ في1990/08/07المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة ،1990وحسب المادة 41منهـ قررت الدولة لأول مرة أنها أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموحا بهـ للمتعاملين التجاريين، حيث ظلّ هذا الانفتاح مقيدا وجزئيا.

مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1990 – 1991)[1].

[1]زيرمي نعيمة:نفس المرجع أعلاه،ص 235.

✓ **مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة الخارجية 1992:**

سادت الفوضى بعد المرسوم رقم 91/37الصادر في1991/02/13في تخليص المعاملات وسادت أنواع من البيروقراطية، بالتالي تدخلت الحكومة بإصدارها التعليمة رقم 625وتراجعت عن امتيازاتها الممنوحة في ميدان التجارة الخارجية.

✓ **مرحلة التحرير التام منذ 1994:**

بدأت العلاقة مع صندوق النقد الدولي من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر حيث فرض تحرير التجارة ضمن شروط الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الرابع:مزايا التحرير التجاري

تتمثل مزايا التحرير التجاري فيما يلي

1/ زيادة التنافسية :يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

2/ التقليص من التزامات الحكومة :الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى[1].

3/ المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي :ذلك أنّ عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة.

إضافة إلى ما سبق، تعمل التجارة على تعزيز وزيادة الثروة الكلية للمجتمع، بينما تعمل الحواجز أمام التجارة على خفضها مع ذلك لم تمارس التجارة الحرة دائما وفي كل مكان، ففي معظم الأوقات والأماكن كانت الاستثناء وليست القاعدة .

4/ التجارة والانفتاح الكفء:إن التخصص والتجارة يتيحان للاقتصاديات أن تنتج سلعا وخدمات أكثر كفاءة مما يتعين عليها إنتاجها بنفسها .كما أننا لا يمكن أن ننسى أنّ مستوى الإنتاج يتحدد بمجموعة من العوامل .منها نوعية رأس المال والتقدم التقني والتجديد، وحجم السكان ونوعية اليد العاملة.

5/ التجارة والاستهلاك الكفء:يستفيد المستهلكون من التجارة، أولا لأن السلع المستوردة يمكن أن تكون أرخص من مثيلاتها المنتجة محليا وهو ما يحدث في الغالب، وثانيا لأنّ المنافسة التي تثيرها الواردات أو مجرد التهديد الذي تطرحه، يحول دون تحميل المنتجين المحليين بتحميل سلع بأسعار باهظة.

6/ التجارة والابتكار:تحثّ التجارة المفتوحة على الابتكار عن طريق تحفيز المنافسة في الإنتاج بين الشركات العاملة في نفس القطاع، وتعريض المؤسسات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من أنحاء العالم من أجل مواجهة المنافسة.

7/ تعزيز السلام العالمي :قد تبدو العلاقة بين السلام العالمي والتجارة الدولية غريبة، أو ليس هناك علاقة، لكن الشواهد التاريخية أثبتت أنّ مشاكل التجارة الدولية قد أدت إلى حروب، ويرجع تحقيق السلام العالمي جزئيا إلى أساسين رئيسيين من أسس نظام التجارة العالمي الجديد، وهما حرية التجارة الدولية لتمر بين الدول بسهولة ويسر، ووجود إطار واضح ومحدد لحلّ النزاعات التي تحدث في مجال التجارة الدولية، ومن الجدير بالذكر أنّ نظام التجارة العالمي الجديد قد أدى إلى مزيد من الثقة والتعاون الدولي، وهذه الثقة والتعاون

[1] زيرمي نعيمة،نفس المرجع أعلاه،ص 228.

.الدولي يلعبان دورا مهما في تحقيق السلام العالمي.

8/ زيادة الثقة في الحكومات :إنّ عدم الاستقرار هو أهم ما ميز السياسات الاقتصادية عموما والتجارية وسياسات الاستثمار خصوصا في العديد من الدول النامية، ضف إلى ذلك عدم ملائمة متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة مع المتغيرات الدولية، مما نتج عنه عزوف المستثمرين المحلين والأجانب وانخفاض ثقتهم في الحكومات .كما يؤدي نظام الحصص إلى خلق الفساد، حيث أتبث الواقع العملي أن توزيع الحصص بين المستوردين تدخل فيه عوامل غير أخلاقية، وعليه فإنّ معظم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة اتفقت

على عدم تشجيع نظام الحصص.

خاتمة الفصل:

إن النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعتبر الانفتاح الاقتصادي بشكل عام عاملاً هاماً لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد كمية وكفاءة الإنتاج، وفي أدبيات التنمية الاقتصادية فإن الانفتاح الاقتصادي سوف يساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج؛ وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج.

لقد أثبتت التجارب أن الاقتصاديات المنفتحة تحقق أداءً في النمو والتنمية يفوق ما تحقق في الاقتصاديات التي تخضع لنظام الحماية، ففي أواخر الثمانينات، بدأ نظام الحماية يتراجع، ولا سيما عقب أزمة الدين التي نشأت عام1982 والفرق الشاسع الذي ظهر بين ضعف أداء الاقتصاديات الخاضعة لنظام الحماية في بلدان أمريكا اللاتينية، وقوة نمو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج في بلدان شرقي آسيا. وشيئًا فشيئًا، بدأ خبراء الاقتصاد في البلدان النامية ينصحون باعتماد سياسات تجارية تتسم بالانفتاح على الخارج وبتقليص الحواجز إلى الأسواق الخارجية، ووضعت مؤسسات دولية، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شروطًا مسبقة تربط إمكانية حصول البلدان النامية على المساعدات المالية بتغيير سياساتها بهدف تحرير التجارة وإزالة الحواجز التجارية.

في ظل السياق الحالي للعولمة فإنه من الطبيعي أن يثار التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الانفتاح و النمو ، فإذا ما وجد أثر ايجابي للانفتاح على النمو فإن ذلك سيشجع البلدان النامية الراغبة في تحسين مركزها الاقتصادي إلى الاعتماد على سياسات التحرير التجاري، و علاوة على ذلك فإن النجاح الاقتصادي الكبير المحقق في دول شرق أسيا يعزز الفكرة القائلة بأن سياسات التحرير التجاري إستراتيجية إنمائية فعالة و مرغوب فيها.

وبالنظر إلى الضغط الكبير الذي تتعرض له الدول العربية بشكل عام، نحو الانفتاح على الخارج، تأتي أهمية هذه الدراسة، من حيث أنها تتعرض لهذه المشكلة من زاوية معينة وهي الانفتاح التجاري .ويتأتى ذلك من خلال دراسة التجارة الخارجية باعتبارها مؤشرا ا لانفتاح اقتصاد الدولة للخارج، وما ينجم عن هذا الانفتاح من آثار على النمو الاقتصادي بالدول العربية على حد سواء والجزائر بشكل خاص.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالانفتاح التجاري

مقدمة الفصل:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط، زادت حركة التجارة الدولية بشدة.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ما هية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث:أهمية وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافزه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله بالإضافة إلى محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

1- تعريف الاستثمار:

1-1- لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر وأثمر الشجر يعني خرج ثمره.[1]

على ضوء ذلك فقد عرف مجمع اللغة العربية للاستثمار بأنه:

استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشر بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.[2]

1-2- اصطلاحا: تعددت تعاريف الاستثمار تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكزت بمجملها على جوانب المخاطرة والسعي نحو الربح، وعلى أن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج.[3]

2- الاستثمار الأجنبي:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته أنه تحت مظلة المؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات.[4]

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعارف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

---

[1] سليمان عمر محمد النقد الدولي (FMI): الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضع، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان – الأردن، 2010، ص 22.

[2] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار المفكر الجامعي، الاسكندرية2007،ص3.

[3] مد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس: الأردن،2005،ص15.

[4] علم هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3-1- تعريف الصندوق النقد الدولي (FMI): الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل تكون لهم القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها.

3-2- تعريف المنظمة العالمية (OMC): الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد الأم أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف)بقصد إدارته.

3-3- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما المستثمر المباشر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيم في اقتصاد آخر مؤسسة الاستثمار المباشر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

3-4- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).[1]

يتضح من التعاريف السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظراتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة الرأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.[2]

يعرف بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة المستثمرين الأجانب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات لقطيعهم حق المشاركة في هذه الإدارة.[3]

4- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:[4]

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

[1] محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص15.

[2] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تلمسان 2010-2011 ص05.

[3] بلقاسم بن درف، أثر السياسة الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم 2016، ص74.

[4] أسامة لوهابي، دور السياسات التحرير التجارة الدولية في تفعيل محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوارق للنشر والتوزيع، 2008، ص15.

- ✓ الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلة لأجل استخدامها في صناعات مختلفة، أي إبقاء الدول المستقبلة للتمويل الدولي مصدرا للمواد الطبيعية.
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات وبضائع الشركة الأجنبية، أي الإبقاء الدولة المستقبلة سوق لتصريف منتجاتها.
- ✓ الاستفادة من القوانين والتشريعات من الدول المستقبلة، والمتعلقة بالتشجيع edوالإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلة.
- ✓ سيطرة الدول المانحة أو المستثمرة على اقتصاديات البلد المستقبل بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة، والاعتمادية والأسعار المنخفضة وذلك لأنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ومتقدمة.
- ✓ الحصول على التكاليف الإنتاج بأقل ارتفاع.

المطلب الثاني: أشكال ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض.

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي وفق المحددات التالية:

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى.

I. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أنه له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

[1] قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص ص22،23

II. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على الاستهلاك عم طريق استراد كثير من مدخلات الإنتاج.

ويحدث هذا النوع من الاستثمار ما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

III. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تمتلك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت وهي كالتالي:

- الاستثمار المشترك: يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية والتسويقية والمالية.
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدماتية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك.
- مشروعات أو عمليات التجميع: وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو الشكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكتسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك كليا للمستثمر الأجنبي، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمارات قلة نقل التكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية والتأهيل.

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث ركائز أساسية تتمثل في ما يلي:

- رأس المال المستثمر: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في البلد المضيف، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس المال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.
- الأرباح المعاد استثمارها: وهي الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح الاستثمارات التي دخل فيها البلد المضيف ودون تحويلها إلى بلده الأصلي وتبقى محتجزة داخل المشروع في البلد المضيف الذي هو مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها، أي يتم تحويلها إلى استثمارات أخرى، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمات الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.
- القروض داخل الشركة نفسها: وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشكة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن نلخص الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة والتي ساعدت على وجوده بالمحددات التالية:

أولا: المحددات الاقتصادية: تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دولة معينة منها وغيرها ومن محدداته ما يلي:[1]

- ✓ درجة الانفتاح على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو البعيدة عن الاقتصاديات المغلقة وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة، ومن هذه المقاييس[2]:
  - ✓ نسبة الصادرات إلى الإنتاج القومي .
  - ✓ درجة التركيز في الصادرات.
- ✓ القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تتمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها:
  - ✓ الرقم القياسي لأسعار الصادرات.
  - ✓ معدل النمو.

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،ص 23.

[2] أسامة لوهابي، دور السياسات لتحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ص 52.

- ✓ القدرة على إدارة الاقتصاد القومي: إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك، إن النجاح في ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها:
- ✓ قيمة الاحتياطات ومعدلات التغير بها.
- ✓ نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- ✓ عدد شهور تغطية الواردات.
- ✓ شروط التجارة وقوة اتجاهاتها.

- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات:

- ✓ الإعفاءات الضريبية.
- ✓ القيود على التحويلات والأرباح والفوائد.
- ✓ الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.
- ✓ سياسات وبرامج الخصخصة.
- ✓ متوسط دخل الفرد، والذي يقاس كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ حجم السوق المحلي، والذي يقاس بناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع المستثمر الراغب للاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر ونعرض في ما يلي أهم دوافع الطرفين:

أولا: دوافع الدولة المضيفة: تكمن أبرز دوافع الدول المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية بما يلي:

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديثة الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة المنتوج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.[1]

[1] موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد80، 2010 ص142.

- بالاستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها بالتالي تحسي ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجتها إلى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس إذ تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجاتها داخل البلد بل تصدير منتجاتها.
- تحقق الدول المضيفة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لديها محاولة منها القضاء أو التخفيف من مشكل البطالة، ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد أكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشائها.
- إنشاء صناعة حديثة ومتكورة، والتوسع في الصناعات الخدماتية كسياحة والتأمين.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخيرة إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تلبي البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأكثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار.

ثانيا: دوافع المستثمر الأجنبي: تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط والأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما قد يسع المستثمر الأجنبي من الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة، ومهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية والمحلية وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيارات الترخيص بهدف رفع الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.
- تعظيم الأرباح: حيث أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعا للميزة النسبية التي تتوافر مع الدول المضيفة.
- تجنب العواقب التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من اجل مكافحة الإغراق، ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضا نظام (قواعد المنشأ)، الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج المحلية في المنتج النهائي.
- زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد تعترض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض التكاليف الإنتاج الخاصة.

- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ يؤدي إلى فتح بأسواق جديدة أمامها، وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد الإصلاحات اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات وقد كان الغرض من ذلك هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات وعليه في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء عدة نقاط.[1]

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تبذل الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، وتتمتع الجزائر بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذب الاستثمارات.

- قانون النقد والقرض (10/90)كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق النقاط التالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إدراج الاقتصاد في النظام المصرفي.
- توزيع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين.
- وقد نص قانون (10/90) على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي حيث أنه يهدف في مجمله إلى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، ولتحقيق الأرباح كرس قانون (10/90) التوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ متمثلة في:
- حركة تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب.
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر، حيث أن قانون (10/90) لم يحدد الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، حيث نص على الضمانات المتعلقة بالتحويل، وقد لوحظ أنه مابين (1990-1993) تم دراسة 303 ملف وتمت الموافقة على 195 ملف حيث شكل 102 ملف المشاريع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والباقي موزع بين أصحاب الامتياز والتجار الجملة.

[1]- بن عبد المومن الهوا ري،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف،جامعة مستغانم،2017-2018،ص66.

- قانون الاستثمارات لسنة 1993: يتعلق هذا القانون بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، ثم جاء الأمر الرئاسي رقم 01 03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.
- وبموجب القانون93 12 والأمر الرئاسي رقم 01 03 أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي:

أ- ميدان التطبيق: المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 93 12 تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو فروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي، فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات.

ب- أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على أن يخص التصريح على الخصوص ما يلي:

- ✓ التصريح بهوية المستثمر.
- ✓ التصريح بطبيعة النشاط الممارس.
- ✓ التصريح بهيكل الاستثمار وتجهيزاته.
- ✓ التصريح برأس المال المستثمر.
- ✓ التصريح بعدد مناصب الشغل المزمن إحداثها.
- ✓ التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة.
- ✓ التصريح بمكان إقامة المشروع... إلخ.

وهي الشروط الواردة في المادة 04 من القانون.

ت- الضمانات القانونية: وهي مصرح بها في الباب الخامس من قانون المادة 38 وتتلخص في:

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار.
- لا تطبق المراجعات أو الإلغائيات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

- كما تنص المادة 41 من المرسوم على أنه يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، أما بفعل المستثمر وأما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.
- الإطار المؤسسي للاستثمار: في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وفي هذا الإطار وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 94 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 تم إنشاء ما يلي:
- وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01 03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتولى المهام التالية:
  - ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
  - استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
  - تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
  - تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
  - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
  - المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
  - المجلس الوطني للاستثمار CNI: جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية:
    - ✓ صياغة إستراتيجية وأوليات الاستثمار.
    - ✓ تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
    - ✓ إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
    - ✓ المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
    - ✓ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار MDCGCPPI وتضطلع بالمهام التالية:
      - ➢ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.
      - ➢ اقتراح استراتجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

وبموجب هذه القوانين والهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان الأكثر وضوحا.

- الامتيازات الممنوحة للاستثمار المباشر في الجزائر: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات وحسب المادة 49 من القانون 12/93 فهي تمثل في تلك التي جاء بها قانون 13/86 المتعلق

بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها المعدل والمتعمم حيث تبقى سارية المفعول على الاستثمار في قطاع المحروقات التي تتمثل في:

- ✓ الحق في تحويل الأرباح التي إذ لم تجد استثمارها.
- ✓ الإعفاء من دفع حقوق التحويل بالمقابل عن كل المستثمرات العقارية الضرورية لعمله.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية لمدة 03 سنوات الأولى وتخفيض 50 % في السنة الرابعة و25% في السنة الخامسة.

كما منح قانون الاستثمار الجزائري مجموعة من الامتيازات الهامة لاسيما ما يخص النقاط التالية:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- رسم ثابت ومخفض في مجال التسجيل تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار.

وهناك امتيازات أخرى يستفيد منها المستثمر بناء على قرار من الوكالة ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال المشروع من المادة 18.

كما توجد امتيازات أخرى تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق الترقية والتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة من المادة 125 من المرسوم التشريعي[1].

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الدولية[2].

يتم في هذا المطلب التطرق لدراسة المناخ الاستثماري وتطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في طل تحرير التجارة الدولية.

أولا: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط الطبيعية والبشرية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقي هذا الاستثمار وذلك في عام 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنها ألغت المميزات بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية والجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإصلاح السياسات الاقتصادية، بهدف زيادة الانفتاح على العالم الخارجي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45%، وتم إلغاء القيود على عملية الاستيراد، وفي إطار تعزيز الصادرات ثم إنشاء هيئة من أجل دعم وترقية الصادرات، كما تم تخفيض الدينار الجزائري وذلك استكمالا لدعم التصدير.

[1] بلقاسم بن درف،مرجع سبق ذكره،ص79-81.
[2] اسامة لوهابي،نفس المرجع السابق،ص77.

ثانيا: تحرير التجارة الدولية في الجزائر:

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في آونة حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع FMI ولجوءها غلى المؤسسات الدولية القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

- مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

✓ وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988): كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1963-1970) مجموعة من الإجراءات التي كانت ترمي إلى فرض الرقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات، المهنية للشراء ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفتها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت تتمتع بهذا القطاع.

✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989-1993): لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 أن الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث أن المؤشرات تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (3.1-%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ (1.7%) من الناتج الإجمالي وسجل الميزان التجاري عجزا قدره 825 مليار دج.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير.

✓ التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998): تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلال هيكلة عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، لتضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

- التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال فترة (1998-2009): المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال فترة (1998-2009) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا على طول هذه الفترة غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه اقتصاد يعي يعتمد بصفة آلية على قطاع النفط.

- الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: لقد كان وفد الجزائر المفاوض مشكلا من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وهو ما يسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على مصلحة الاقتصاد الجزائري، وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينات واستأنفت في 1996 وتحركت عام 2001، حيث تلقت الجزائر ما يفوق 1200 سؤال من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ومن قبل حوالي 40 دولة أغلبها من الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على 65% من المبادلات التجارية الجزائرية في الخارج.

✓ إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: يتمثل أثر الاتفاق حول إجراء الاستثمار في جانبين:

➢ **الجانب الأول:**

✓ وجود إمكانية استثمار خصبة في الجزائر وتوفرها على إمكانية الإنتاج.

✓ وجود سوق استهلاكي كبير.

✓ إمكانية الشركة مع رأس المال الوطني.

➢ **الجانب الثاني:**

✓ قد تضعف الإمكانيات الكبيرة للشركات العالمية وتخرج الصناعة الجزائرية من السوق، وهذا لقدرة الشركات العالمية على الدعاية وتمل الخسارة الانتقالية، ومن ثم فرض نفسها في السوق.

ثالثا: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية[1].

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة متشابكان تشابكا يتعذر حله، سواء على المستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، وهما بذلك يؤثران على عملية التنمية بشكل مشترك وغير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضهما، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات عابرة القوميات والمنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في البيئة الجديدة لهما، حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما إذا كان بلد ما ملائما لإشراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للإفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات.

يمكن لسياسات التجارة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات، ويعطل بذلك إجراءات حماية التجارة، أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب في الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، وبذلك تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير، لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة وبالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير، ثم إسناد هذه

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص

النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة اليابانية في قطاع في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الأسيوية المفتوحة نسبيا كان في عام 1992 بـ 45%، في حين كانت النسبة المناظرة في الدول أمريكا اللاتينية المحمية نسبيا (23%) فقط.

فضلا عن ذلك فإن الاتفاقيات التجارة الإقليمية أثرا واضحا على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مخال على التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى علاقة مركبة، إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية واليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة مما زاد من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة والتجارة داخل شبكة الشركة من جهة ثانية.

نلخص مما تقدم على أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بديلا للاستيرادات كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا، أو موجها كليا نحو التصدير من خلال مناطق تجهيز الصادرات، كما أن الجهود الدولية إلزامية على تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة إنما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر[1].

المطلب الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

تهدف الجهود لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية التي تصاحب تدفق هذا الاستثمار إذ أن بعض الدول قد تتوافر لديها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، إلا أن توافر التقنية الحديثة بحول تنفيذ تلك مشروعات، ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهارات ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمال بها.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استفادة المستهلكين من خلال قيام المستثمر الأجنبي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة مما سيؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج.
- يقوم المستثمر الأجنبي بتقديم الخبرة والتدريب لليد العاملة المحلية المناسبة في هذا المجال جراء امتلاكه لكفاءة الأداء.

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان،نفس المرجع أعلاه،ص257

[2] أسامة لوهابي،مرجع سبق ذكره،ص 56.

- تستفيد الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي نتيجة زيادة موارد الضرائب التي تفرضها على هذا الاستثمار.
- قد يقوم المستثمر الأجنبي بإقامة بعض مشروعات البنى الإرتكازية للاقتصاد، مما يعود بالفائدة على البلد المضيف لهذا الاستثمار.
- إن قطاع الخاص في الدول النامية لازال قاصرا وغير متمكن للدخول في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة كالصناعة الثقيلة والتي تحتاج إلى رؤوس الأموال كبيرة وخبرة عالية والتي تمكن للمستثمر الأجنبي القيام بمثل هذه المشروعات ويحقق للبلد فوائد كثيرة.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة ايجابية وذلك نظرا الزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي على حساب العمليات الرأسمالية.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات ورؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- بالنسبة للدولة المصدرة يتم استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

المطلب الرابع: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

بالرغم من المزايا والدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر تنمية اقتصاديات المضيفة من خلال استفادة تلك الدولة من المزايا السالف ذكرها، إلا أنه يوجد العديد من الانتقادات والعيوب والتي نذكر منها ما يلي:

- أن التقنية المستخدمة في مثل هذه الشركات أو المساهمات وأساليب الإنتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم وبالتالي قد لا تلائم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية.
- أن الاستثمارات أو الشركات الدولية الكبيرة عادة ما تملك إدارات متطورة ومتخصصة لها القدرة على تفلت من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأوليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من التكوين أو تشكيلة احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.
- عدم تطابق استراتيجيات شركات متعددة الجنسيات مع استراتيجيات الدول النامية.

[1] كريمة قويدري،مرجع سبق ذكره،ص54

- تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات أساليب غير قانونية كالرشوة لتسيير أمورها، ومن ثم تلعب دورا هاما في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.
- ترتكز الاستثمارات الأجنبية أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة، في الدول المضيفة تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول متقدمة بقدرتها على إنفاق تكاليف عالمية للمحافظة على البيئة مقارنة بالدول النامية مثل: الصناعات الكيميائية، المنسوجات، الصلب، الإسمنت والسيراميك.
- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدول المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تأكل إيرادات الدول الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.
- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق الأمر بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجور عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة، كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية.
- أما على مستوى الدول المصدرة فتتمثل أهم عيوبه في حرمان الدولة من ضرائب الدخل على الشركات، وتصدير فرص العمل والتأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المبحث الثالث:أهمية وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافزه

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عظمى في الاقتصاد العالمي منذ 1960 ، حيث توسعت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة والنامية مواجهة بذلك عدّة تحدّيات في سبيل تحقيق النجاح خارج بلدها الأصل. والجزائر كعدة دول نامية اهتمت ومنذ حصولها على الاستقلال بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من ايجابياتها وتسخيرها لدفع عجلة التنمية لديها، ولتحقيق ذلك الهدف قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين الاستثمار المتزايدة الحوافز إضافة لقيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة منها،ويمكن إبرازها فيما يلي:

-تقليل نسبة البطالة في الدولة المستثمر فيها.

-تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة المشاريع الجديدة أو إعادة تأهيل المشاريع الموجودة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمجتمع.

-يعد الاستثمار الأجنبي أداة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المستثمر فيها.

-خلق التنافس بين المشاريع الاستثمارية داخل الدولة المستثمر فيها.

-يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية ،فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تساهم في خلق فرص عمل جديدة ،مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة.

-رفع معدل الاستثمار نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وجذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة،ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية،وهو مايدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمارات.

-تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة ،وتقليل عجز ميزان مدفوعاتها.

-الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي ،وتحقيق الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-التقليل من الواردات من خلال استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة حاليا.

-تحسين نوعية المنتجات والتقليل من تكاليفها،من خلال زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأسواق المحلية والعالمية.

[1] أميرة حسب الله محمد،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،2005،ص19

-انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية،التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية،فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى،أما الروابط الأمامية تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية،كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

للاستثمار الأجنبي المباشر أثار ايجابية وأخرى سلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

- الحصول على مصادر التمويل: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما بديلا لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية ،والضرورية لتنفيذ أي برنامج تنموي.

- نقل التكنولوجيا :توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتكنولوجيا للدول المضيفة،من خلال جلب الأشخاص الأكفاء والخبراء والقيام بدورات تكوينية للموظفين.

- خلق فرص العمل:يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة ،من خلال خلق فرص عمل جديدة،الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي ومن ثم الدخل الفردي ،وتحسين القدرة الشرائية ،وبالتالي تشجيع الاستهلاك.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات :يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال فتح الأسواق العالمية لمنتجات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة.

- التخفيض من حدة الاحتكار الوطني:تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية يساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.

- زيادة الاستهلاك: فقيام المستثمرين الأجانب بتنفيذ مشاريعهم في الدول المضيفة يؤدي الى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفر العديد من السلع الاستهلاكية ،وهو ما يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية.

-تحقيق التنمية الاقتصادية: فالحصول على مصادر التمويل،نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل،تحسين وضعية ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة الاحتكار الدولي كلها عوامل تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد المضيف.

---

1 شريط زينة ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،تخصص إدارة مالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة،2018-2019،ص22

ثانيا:الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر[1]

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- تحويل الأرباح إلى الخارج :يمكن الاستدلال على مندى ضخامة الأرباح إذا ما تم اخذ العناصر التالية بعين الاعتبار.

- حجم أرصدة رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول المتقدمة في الدول النامية.

- ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الاستثمارات الموجودة في الدول النامية.

- ارتفاع معدلات الأرباح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.

-مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا:عادة مايقوم المستثمر الأجنبي بتحويل مدفوعات باهظة مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية ،وكذلك المرتبات المرتفعة للخبراء والفنيين الأجانب المرافقين للمشروع.

- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية:عادة ما تلجأ البلدان النامية في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات للمستثمرين الأجانب،ويقابل هذه المزايا والتسهيلات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن لتلك الدولة استخداماتها في أغراض التنمية الاقتصادية.

-ارتفاع معدلات التضخم:يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق سلع جديدة،وكنتيجة لضعف مرونة الإنتاج في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الطلب على هذه السلع،مما يؤدي على حدوث اختلال وارتفاع معدل التضخم.

- **المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو ارتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة م، المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة إقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل لتنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي.

وتتكون من:

1-العنصر الاقتصادي:

وهو يتكون كذلك من مجموعة من المحددان الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية (السياسة الجبائية- الميزانية النقدية- السياسة التجارية والصناعية).

[1] مرجع سبق ذكره أعلاه،ص23

1-1/ حجم السوق المحلي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية حتى الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

2-1/ النمو الاقتصادي:

إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي وتستقطب الشركات الأجنبية ولهذا يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر وكذلك بنمو اقتصادي مرتفع وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية موارين مدفوعات ملائمة للسوق.

3-1/ الخوصصة:

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خوصصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

4-1/ تثمين الموارد البشرية:

إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية[1].

5-1/ العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة :

أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3،72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجدب المستثمرين الأجانب.

1 تشام فاروق ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة السانية وهران،2008،ص10

6-1/ السياسات الإقتصادية:

تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية كالمتعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة. هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية وكذلك تطبيق سياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات له أثر كبير لجلب الاستثمار.

2 /العنصر القانوني:

لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي "العامل ساحب العمل، الحكومة " إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمارات المناسبة وتصمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من قائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار لعديد من المجالات وتهدف إلى:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين الى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام.
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له.
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها.
- معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات.
- حماية حقوق الملكية أي ضمن التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات، فاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى مؤسسات متعددة الأطراف المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار.
- تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمارات الأجنبية.
- تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CRIDI التابع للبنك العالمي.

3/ العنصر السياسي:

إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار ، هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي إذ من الجائز تبدل الدولة مجهودات كبيرة لتشجيع الاستثمارات الخاصة ولكن تذهب أدراج إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المنظمين و جود نزاعات سياسية فقد تؤدي إلى نقص ثقة المستثمرين الأجانب.

خاتمة الفصل:

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنظر إلى ما سبق إليه ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال اقتحام السوق، بل يتعدى ليكون حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول والتي تجري في شكل تدفقات بين من يجسده ومن يستقبلها، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات شرحا لأسباب هذه الظاهرة الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لمجموعة من العوامل والمحددات التي تصب في مجملها إلى توفير مناخ مناسب من طرف الدولة المضيفة بغرض جذب تدفقاته، وأدركنا لما له من مزايا والتي تعود على الدول المضيفة له، من تقدم ونمو اقتصادي إلا أنه له عيوبا وعوائق، لذا ينبغي استغلال المزايا أحسن استغلال ومحاولة التغلب على مساوئه.

كما قمنا بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالانفتاح التجاري إذ انتهجت الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي إلا أن هذا لا يكفي لتوجه نحو التحرر الكامل للتجارة الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى اختلال في توزيع الاستثمار الأجنبي على مختلف القطاعات، ويرجع هذا على طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي

مقدمة الفصل:

بعد قيامنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الانفتاح التجاري والعلاقة بينهما، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى محاولة نمذجة أثر الانفتاح التجاري في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إتباع خطوات المنهج الاقتصادي القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج. حيث سنهتم بتحديد متغيرات التي ندرجها في النموذج القياسي ونقوم بالدراسة التحليلية والإحصائية لهذه المتغيرات، ثم نحاول بناء نموذج قياسي يقيس أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول:دراسة تطور متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني:صياغة وتقدير النموذج القياسي .

المبحث الثالث:تحليل النموذج القياسي المقدر.

المبحث الأول: دراسة تطور متغيرات الدراسة

سنقوم أولا بدراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ،ثم نقوم بدراسة المتغيرات المستقلة (الصادرات،الواردات) في نفس الفترة مع توضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك من خلال الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المستعملة في النموذج.

الجدول (III-1): بيانات النموذج من سنة 2000-2019 (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)
2000	0.438	22.031	9.173
2001	1.196	19.132	9.94
2002	1.065	18.825	12.009
2003	0.634	24.612	13.534
2004	0.9	31.713	18.199
2005	1.1	46.001	20.357
2006	1.795	54.613	21.456
2007	2.038	60.163	27.631
2008	2.59	79.298	39.479
2009	2.291	45.197	39.294
2010	2.331	57.053	40.473
2011	2.72	73.489	47.247
2012	2.9	71.866	47.49
2013	1.789	65.917	54.852
2014	1.49	62.886	58.58
2015	-0.587	37.787	51.501
2016	1.546	30.026	47.089
2017	1.232	34.763	45.957
2018	1.506	41.797	46.33
2019	0.943	35.824	41.934

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء،البنك الدولي،الديوان الوطني للإحصاء

المطلب الأول:دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول المستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الشكل (III-1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

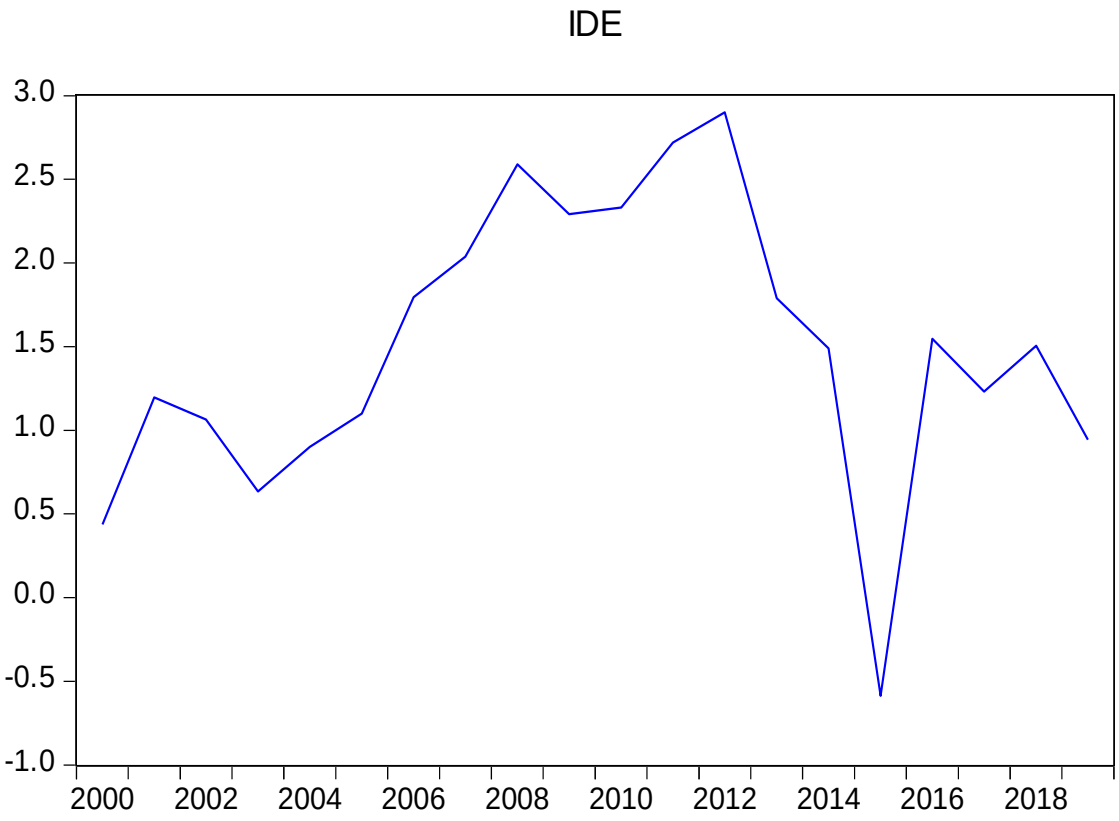

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

التعليق على المنحى: من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تطورا تدريجيا خلال الفترة (2000-2001) ويرجع هذا التطور إلى الزيادة في أسعار البترول فقد تجاوزت عتبة المليار دولار حيث سجلت 1.196 مليار دولار، ثم انخفضت انخفاضا طفيفا سنة 2003 يقدر بـ 0.634 مليار دولار، و ابتداء من سنة 2004 شهد الاستثمار تطورا ملحوظا إلى غاية 2012، وهذا التحسن الملحوظ كان نتيجة خروج الجزائر من عزلتها، واستعادة الاستقرار السياسي وعملية التسويق لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث بلغ أعلى قيمة 2.9 مليار دولار سنة 2012، ليتراجع بعدها محسوسا في الفترة ما بين (2013-2015) حيث انخفض بقيمة سلبية إلى 0.587 مليار دولار وتعتبر أدنى قيمة خلال الفترة المدروسة، أما في الفترة الأخيرة ما بين (2016-2019) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبات متكررة إلى أن انخفض إلى 0.943 مليار دولار سنة 2019 نتيجة عدم الاستقرار السياسي للبلاد.

المطلب الثاني:دراسة تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

تميزت الصادرات في الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول النامية،وهو ما سنراه خلال التطرق لصادرات الجزائر من خلال الشكل التالي يمثل تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة **(2000-2019).**

الشكل (III-2) تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019(الوحدة: مليار دولار)

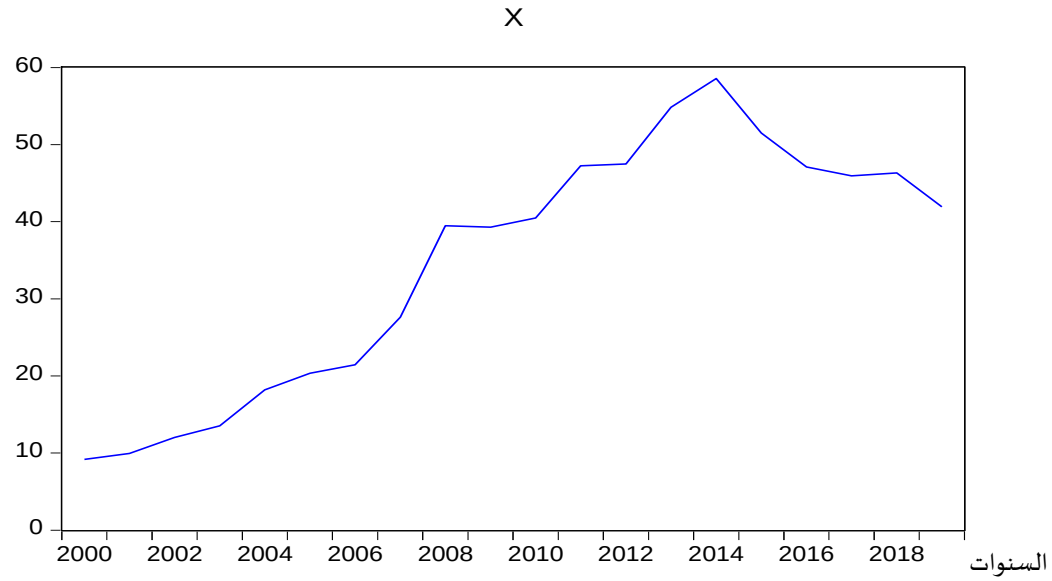

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

التعليق على المنحى: نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا وارتفاعا خلال فترة الدراسة، حيث عرفت الصادرات رصيدا إيجابيا خلال سنة 2000 أين كانت أسعار البترول تقدر بـ28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الايجابي، إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.132 مليار للبرميل سنة 2001 و 18.825 دولار للبرميل سنة 2002، إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 إلى سنة 2008 رواجا كبيرا أين وصل سعر البرميل إلى 79.298 دولار للبرميل.

كما عرفت صادرات الجزائر انخفاضا وصل إلى 45.179 مليار دولار سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات لتعود الصادرات الإجمالية تزايد سنتي 2010-2011، لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا خلال فترة (2012-2014) ثم بدأت في تذبذب تدريجي خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمتها إلى 30.026 خلال سنة 2016 ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنتي 2017-2018 لتعود تنخفض مرة أخرى سنة 2019 لتصل إلى 35.824 مليار دولار، وذلك نتيجة لانخفاض صادرات من المحروقات.

المطلب الثالث:دراسة تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

عرفت الواردات في الجزائر زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير تجارتها الخارجية وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل الموالي الذي يبين تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

الشكل (III-3): دراسة تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). (الوحدة: مليار دولار)

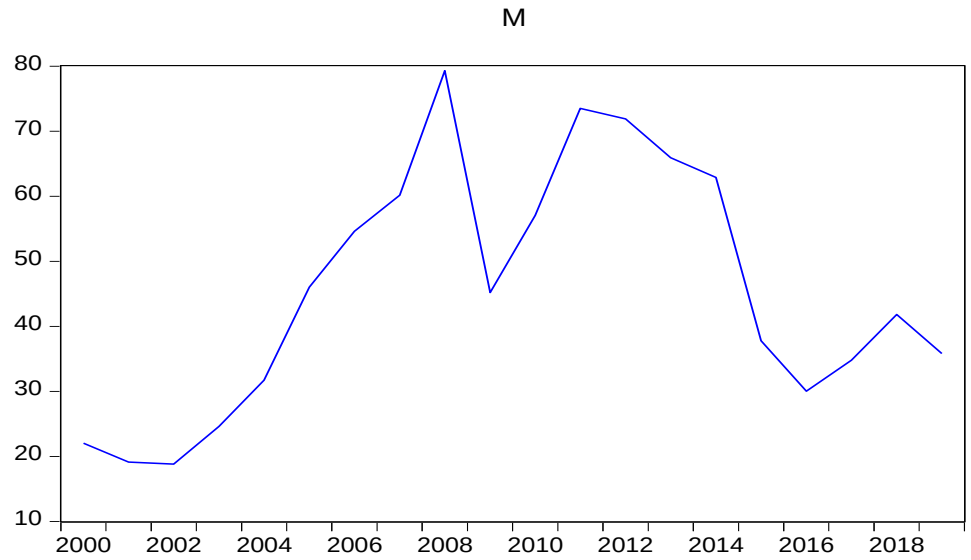

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

التعليق على المنحى: يوضح هذا المنحنى أن الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة بزيادات متتالية من 2000 إلى 2008 حيث كانت عام 2000 قيمة الواردات 9.173 مليار دولار سنة 2008 بقيمة 39.479 مليار دولار ولكن ابتداءا من هذه السنة عرفت الواردات تزايدا كبيرا إلى غاية 2014 حيث قدرت بـ 58.580 مليار دولار لأنها عرفت انخفاضا طفيفا خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 41.934 سنة 2019.

ومن هنا يمكن القول بأن الجزائر كانت ولازالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الواردات) الأكبر استيرادا بتزايد صادراتها من المحروقات.

المبحث الثاني:صياغة وتقدير النموذج القياسي

بعد تحديد عدد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراستنا للنظرية الاقتصادية، باستعمال تقنية الانحدار الخطي المتعدد معتمد على ذلك على البرنامج الإحصائي Eviews بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج.

المطلب الأول:صياغة النموذج القياسي

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كتالي:

المتغير التابع: يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بالرمز IDE

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في :

* الصادرات ويرمز لها بالرمزX

*الواردات ويرمز لها بالرمز M

الشكل الرياضي للنموذج: المتمثل في الدالة التالية:

$$IDE = f(X, M)$$

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \beta_2 M_t + \varepsilon_t$$

حيث :

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: تمثل معلمات النموذج المقدر

ε_t : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر والتي لم تدرجها في النموذج .

المطلب الثاني:تقدير النموذج القياسي

سنقوم بتقدير النموذج القياسي الاقتصادي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادي (MCO) ، وهي من أبرز وأسهل الطرق وأحسنها لتقدير النماذج الخطية، لما لها من خصائص تميزها عن باقي الطرق الأخرى.

أ. **خصائص المربعات الصغرى العادية**

- **خاصية عدم التحيز:** وسط توزيعهما فإذا كان الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك التحيز هو ذلك الفرق بين مقدر ما، وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى العادية فإننا نجد: المقدر بأنه متحيز

$$\mathrm{E}(\hat{\beta}_i) = \beta_i \forall_i = 0.1.2$$

ومنه نقول أن $\hat{\beta}_i$هو مقدر متحيز لـ β_i

- **خاصية الاتساق:**

نقول بان المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق ما يلي:

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة.
- قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة مالا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}_i) = b \lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}_i) = \beta_i$$

$$\lim_{n\to\infty} var(\hat{\beta}_i) = b \qquad \lim_{n\to\infty} var(\hat{\beta}_i) = 0$$

وإذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\hat{\beta}_i$ هو مقدر متسق لـ β

- خاصية أصغر تباين:

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات، عندما يكون تباين $\hat{\beta}_i$أقل تباين أي قيمة مقدرة أخرى

ب. فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد، فإنه يجب توفر الفرضيات التالية:

H_1: المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الاقل من قيم المتغيرات المستقلة مختلفة عن بقية القيم.

H_2 : القيمة المتوقعة او متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر.

H_3 : تجانس تباين الاخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي

$$var(\mu_i) = E(\mu_i^2) = \delta u^2$$

H_4: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء أي

$$Cov(\mu_i \mu_j) = E(\mu_i \mu_j) = 0 \; ; \forall_{i \neq j}$$:

H_5أي: : استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة

$$Cov(\mu_i x_i) = E(\mu_i x_i) = 0$$:

H_5 : المتغير العشوائي موزع توزيع الطبيعي:

$$\mu_i \rightarrow N(0, \delta^2)$$

بعد إدخال بيانات متغيرات المتمثلة في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي *Eviews* تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج انطلاقا من الجدول رقم 01 كما يلي:

الجدول رقم(*III*-02): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: IDE
Method: Least Squares
Date: 06/21/21 Time: 10:33
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.100715	0.370509	0.271830	0.7890
X	0.038320	0.008828	4.340545	0.0004
M	-0.010229	0.010297	-0.993379	0.3345

R-squared	0.570981	Mean dependent var	1.495850
Adjusted R-squared	0.520508	S.D. dependent var	0.853221
S.E. of regression	0.590816	Akaike info criterion	1.922855
Sum squared resid	5.934070	Schwarz criterion	2.072215
Log likelihood	-16.22855	Hannan-Quinn criter.	1.952012
F-statistic	11.31265	Durbin-Watson stat	1.834033
Prob(F-statistic)	0.000752		

المصدر :من إعداد الطالبتين باستخدام البرنامج الإحصائي *eviews*.

من الجدول رقم 02 يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$\widehat{IDE}_t 0.01 + +0.038X_t - 0.01M_t$$

$$t_c: \quad (0.27)(4.34)(-0.99)$$

$$\delta_{\widehat{\beta_i}}: \quad (0.37)(0.008)(0.01)$$

$$\sum \varepsilon^2_i = 5.93 \quad R^2 = 0.57 \quad \bar{R}^2 = 0.52$$

$$DW = 1.83 \qquad F_c = 11.31 \qquad n = 20$$

حيث:

F_c: هي قيم إحصائية ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$t_{c\widehat{\beta i}} = \frac{\left|\hat{\beta}_i - \beta_i\right|}{\delta\beta_i} \qquad ; i = 0.1.2 \dots \dots \dots \dots$$

$\delta_{\widehat{\beta_i}}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum {\varepsilon^2}_i$: مجموع مربعات الاخطاء

R^2: تمثل معامل التحديد.

$\bar{R}^2$: تمثل معامل التحديد المصحح

DW : تمثل إحصائية ديربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

حيث :

m: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات

المبحث الثالث:تحليل النموذج القياسي المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج ، ولدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحية من الناحية الإحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية واستخدامه في عملية التنبؤ.

المطلب الأول:التحليل الإحصائي للنموذج المقدر

اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول يوضح معنوية كل معلمة في النموذج.

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصائية ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% وفقا للفرضية التالية:

الجدول(III-03):جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج.

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$Prob$
C	β_0	0.271	2.10	0.7890
X	β_1	7.340	2.10	0.0004
M	β_2	-0.993	2.10	0.3345

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0 :تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

- إختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن: $T_{tab} > T_{cal}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه β_0 ليس لها معنوية احصائية.

- إختبار معنوية β_1:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن: $T_{tab} < T_{cal}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه β_1 لها معنوية احصائية.

- إختبار معنوية β_2:

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه β_2 ليس لها معنوية.

- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher وفقا الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

H_0 : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع

$F_{cal} = 11.312$ لدينا إحصائية فيشر المحسوبة

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كما يلي:

$$F_{17}^{2} = 3.592$$

بما ان $F_{tab} < F_{cal}$: فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية ويوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر)

المطلب الثاني:التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

$R^2 = 0.57098$تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح تمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث 57.098% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، أما 42.901%تبقى العوامل غير مشخصة.

إشارة معلمة الصادرات موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت قيمة الصادرات بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر تغير بـ: 0.038 وحدة.

إشارة الواردات سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر تغير بـ:0.01 وحدة.

من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن الصادرات والواردات المتغيرات التي لها معنوية إحصائية لأنه يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل لكن النموذج له معنوية كلية.

المطلب الثالث:التحليل القياسي للنموذج المقدر

بعد تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية ، سنقوم باختبار من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء تستخدم اختبار ديربن واتسون DW حيث يسمح هذه الإحصائية باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases} \qquad (\rho < 0 \; ou \quad \rho > 0)$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

الشكل (III-4) : تحديد مناطق القبول والرفض للإحصاءةDW.

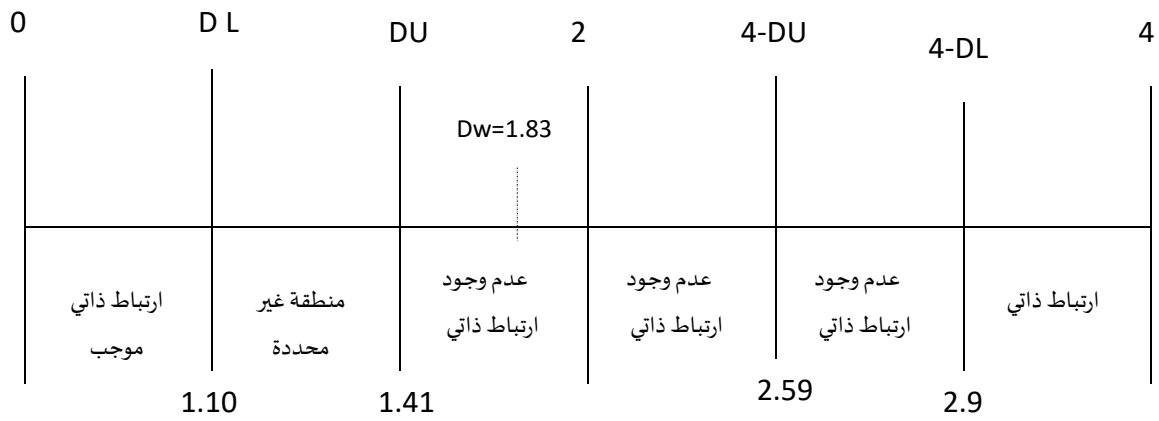

من الجدول السابق رقم 01 يمكن استخراج قيمة1.83 = dw

نلاحظ ان قيمة1.83 = dw وقعت في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

2- اختبار تجانس بين الأخطاء: سيتم اعتماد اختبار وايت White للكشف إدا كان هناك تجانس الأخطاء، ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \cdots \ldots \ldots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الاخطاء

الجدول (III-04) : نتائج التقدير لاختبار وايت (white)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.295336	Prob. F(5,14)	0.3207
Obs*R-squared	6.325909	Prob. Chi-Square(5)	0.2758
Scaled explained SS	8.084433	Prob. Chi-Square(5)	0.1516

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/21/21 Time: 12:10
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.132094	0.882664	0.149653	0.8832
X	0.013898	0.051146	0.271729	0.7898
X^2	0.000378	0.000642	0.588394	0.5656
X*M	-0.001625	0.001165	-1.395075	0.1847
M	-0.027136	0.060746	-0.446709	0.6619
M^2	0.001656	0.001338	1.237374	0.2363

R-squared	0.316295	Mean dependent var	0.296704
Adjusted R-squared	0.072115	S.D. dependent var	0.572559
S.E. of regression	0.551528	Akaike info criterion	1.891075
Sum squared resid	4.258558	Schwarz criterion	2.189795
Log likelihood	-12.91075	Hannan-Quinn criter.	1.949389
F-statistic	1.295336	Durbin-Watson stat	2.108151
Prob(F-statistic)	0.320683		

المصدر:من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات EVIEWS.

من خلال الجدول (III- 04) نقوم بحساب إحصاءةLM وفق العلاقة التالية:

$$LM = obs * R^2 = 6.325$$

ثم نقارنها مع إحصائية χ^2الجدولية التالية:

$$\chi_{(0.05;3)}{}^2 = 7.815$$

نلاحظ : $LM < X_{(0.05;3)}{}^2$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض H_1 ونقول انه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء .

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لإجراء هذا الاختبار نقوم باستخدام إحصائية جارك بيرا Jarque-Bera وفق الفرضية التالية :

H_0 : الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : الاخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل(III - 05) : اختبار جارك بيرا

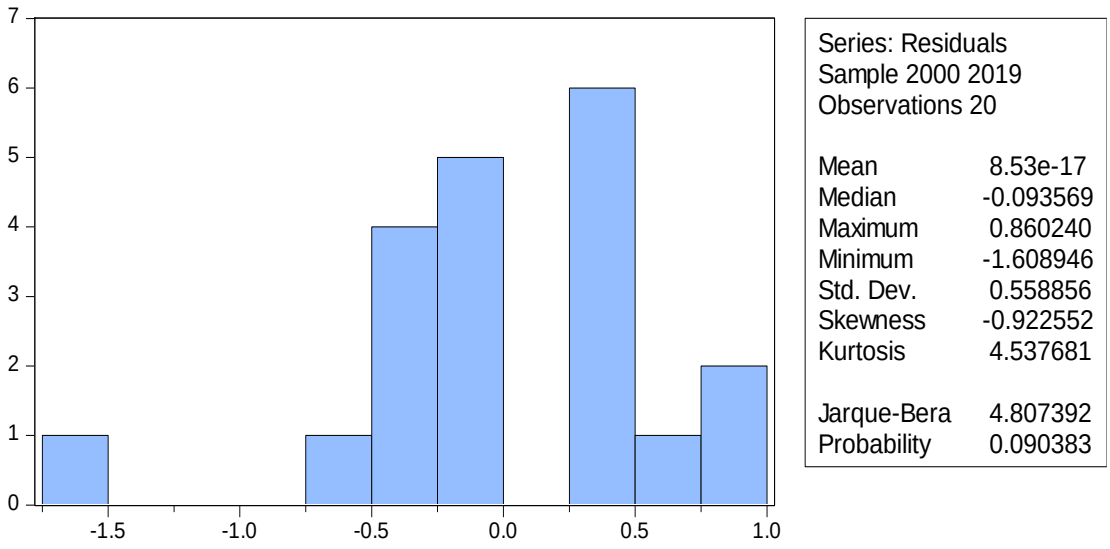

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج تقدير البرنامج Eviews

من خلال الشكل (III - 6 0): نقارن قيمة جارك بيرا مع احصائية $\chi_T{}^2$ الجدولية التالية:

$$\chi_{(0.05;2)}{}^2 = 5.991$$

نلاحظ أن : $\chi_{(0.05;2)}{}^2 <$ JB ومنه نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

خاتمة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث توصلنا إلى أن الصادرات والواردات عوامل لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

وأهم النتائج التي يتم استخلاصها في هذا الشأن أن الصادرات ليست لها معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن الواردات كانت لها معنوية وإشارتها سالبة وهذا يدل على أن كلما زادت الواردات كانت فرص الاستثمار الأجنبي قليلة لان الواردات تساهم بقوة في الاستثمار المحلي.

ومن خلال معامل التحديد 57.098% نلاحظ أن له أثر إيجابي وعلاقة طردية تحقق كل الاختبارات وشروط مفروضة لصحة النموذج (شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العاديةMCO).

خاتمة عامة

خـاتمة عامة:

يوجد في الأدبيات الاقتصادية مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة الانفتاح على التجارة الدولية فبعضها يقيس درجة الانفتاح بمستوى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأخرى تعتمد على مدى حصول البلدان على المزيد من التكنولوجيا المتقدمة لتكون قادرة على المنافسة، أو إعادة تخصيص مواردها لاستغلال مزاياها النسبية، وهناك مؤشرات أخرى تقيس درجة الانفتاح على أساس معايير جغرافية (تموقع البلد الجغرافي خاصة على السواحل).و أشهر مؤشر لقياس درجة الانفتاح التجاري المعروف بمؤشر الانكشاف التجاري، و تبرز أهميته في أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة.

أما بالنسبة للجزائر ، وعملا بمؤشر الانكشاف الاقتصادي ، فان الاقتصاد الجزائري الجزائر بلد منفتح تجاريا بالنسبة للاقتصاد ككل، فخلال فترة الطفرة النفطية الأولى في السبعينات كانت نسبة الانفتاح (الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) مرتفعة وصلت إلى مستوى أعلى من 50 %، ثم انخفضت إلى مستوى قياسي بلغ 25 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986 عندما انخفضت أسعار النفط إلى 13 دولارا للبرميل الواحد، ما يعني أن الجزائر كبلد مصدر للنفط، فإن درجة انفتاحها ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط، و على الرغم من سلسلة من التخفيضات في عامي 1991 و 1994، فان أداء الصادرات الجزائرية لم يتحسن على الإطلاق، حيث تبلغ نسبة الصادرات غير النفطية في حدود 02 و03 %من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس المستوى المتوسط في السبعينات، على العكس من ذلك نمت الواردات بمعدل أسرع من الصادرات ومن ثم زيادة نسبة الانفتاح من 15 %إلى متوسط قدره 40 %في عام 1994، بمعنى أن نسبة الانفتاح بقيت مرتفعة في الجزائر رغم تراجع أسعار النفط، وما يفسر ارتفاع درجة الانفتاح في هذه الفترة هو ازدياد نسبة الاستيراد، ومنذ عام 1999 تحسنت الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط، فساهم ذلك في زيادة نسبة الانفتاح إلى المستوى الذي تم التوصل إليه في السبعينات، و في عام 2003 بلغ مجموع الصادرات الجزائرية والواردات السلعية بلغت 38.1 مليار دولار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 66 مليار دولار بنسبة انفتاح يقدر بـ 57 في المائة، وكانت هذه النسبة من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عظمى في الاقتصاد العالمي منذ 1960 ، حيث توسعت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة والنامية مواجهة بذلك عدّة تحدّيات في سبيل تحقيق النجاح خارج بلدها الأصل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه خارج بلده الأصل حسب دوافع معينة تزايدت أهميتها مع ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وارتفاع الاستهلاك العالمي الذي حفزّ تلك

الشركات على التوغل في مختلف بقاع العالم وهذا ما جعل من النمو الاقتصادي للبلد المضيف عنصرا بالغ الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأنه يعكس حجم سوق البلد المستقبل لذلك الاستثمار، والجزائر كعدة دول نامية اهتمت ومنذ حصولها على الاستقلال بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

للاستفادة من ايجابياتها وتسخيرها لدفع عجلة التنمية لديها، ولتحقيق ذلك الهدف قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين الاستثمار المتزايدة الحوافز إضافة لقيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

- تم التأكد أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحرير التجارة ؛
- نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؛
- نعم، للانفتاح التجاري دور فعال في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال اختبار الفرضيات،وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية.

نتائج الدراسة النظرية:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة وذلك للقيمة المضافة التي يقدمها للبلد المضيف عن طريق تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ الهدف من تحرير التجارة الخارجية الجزائرية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع والخدمات ،وجلب على العملة الصعبة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- ✓ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة تحسن كبير ونمو ايجابي ملحوظ.ويرجع ذلك إلى اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ ملائم والإصلاحات التي قامت بها بغية تشجيع الاستثمار وتطوره.
- ✓ بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج بـ57% من التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي سببها التغيرات الحاصلة في محدداته،في حين ترجع باقي التغيرات للعوامل العشوائية حيث تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة تمثيلا جيدا.
- ✓ وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري الذي يعد أهم محدد لهذا الأخير ،ويرجع ذلك إلى نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه.والمتمثل في القطاع النفطي الذي تقوم الجزائر بتصدير منتجاته لعدة دول.
- ✓ وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات نتيجة لتحرير تجارتها الخارجية.
- ✓ نستنتج أن المتغيرة المستقلة (الصادرات) لها معنوية إحصائية لأنها تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل لكن النموذج له معنوية كلية.
- ✓ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الاقتراحات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها تم اقتراح مايلي:

- ✓ تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين،وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيض التكاليف .
- ✓ فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك.
- ✓ إلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أم المستثمر الأجنبي.
- ✓ تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية،خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية كالخدمات والصناعات بغية خلق المزيد من العمل في ظل القوة العاملة في الجزائر.
- ✓ إن انضمام الجزائر قد ينجز عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني،وبالنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر،والتي بدأت تعطي ثمارها مكنتها من إبرام عقود شراكة مع عدة دول.

آفاق البحث:

وفي الأخير نترك المجال مفتوح للطلبة في البحث أكثر والتعمق في الموضوع للإلمام بجميع جوانبه.

المراجع

الكتب:

1-أسامة لوهابي، دور السياسات التحرير التجارة الدولية في تفعيل محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوارق للنشر والتوزيع، 2008.

فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

2- أسامة لوهابي، دور السياسات لتحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد2010،80 .

3- أشرف أحمد العدلي : " التجارة الدولية " ، شركة رؤية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006.

4- جمال جويدان الجمل : " التجارة الدولية " ، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011.

5-جون ستيوارت ميل : اقتصادي انجليزي من مؤلفاته ، "princpes d.2conomie politiques" .

6- حاتم سامي عفيفي : "الاتجاهات الحديثة للاقصاد الدولي والتجارة "، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005.

7- حسام علي داوود و آخرون : "اقتصاديات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002

8- حمدي عبد العظيم : " اقتصاديات التجارة الخارجية" ، دار النهضة العربية " ، لبنان ، 2000 .

9- خالد محمد السواعي : "التجارة و التنمية ، دار المناهج ،الأردن ، 2006 .

10- رشاد العصار و أخرون : "التجارة الخارجية " ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000.

11- زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999.

12- زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر ، مصر 2003 .

13- زينب حسب عوض الله : "الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004.

14- زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي ، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية "، دار الجامعة الجديدة ، الطبعة الأولى ،مصر ، 2005.

15- سليمان عمر محمد النقد الدولي (FMI)، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضع، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان – الأردن، 2010.

16- طارق الجبلي : "التجارة الخارجية "، دار الصفاء ، الأردن ، 2001.

17- عادل أحمد حشيش ، محمود مجدي شهاب : " أساسيات الاقتصاد الدولي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003.

18- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان،التبادل التجاري،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2004.

19- علي عبد الفتاح أبو شرار : " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "، دار المسيرة ، الأردن ، 2007.

20- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار المفكر الجامعي، الاسكندرية2007.

21- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس: الأردن،2005.
22- محمد السانوسي شحاتة : " التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقات الجات"، دار الفكر الجامعي مصر ،2007.
23- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
24- محمود يونس : "التجارة الدولية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999.

الرسائل والأطروحات:

1- أميرة حسب الله محمد،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،2005.
2- باريك مراد : " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي ، جامعة تلمسان ، 2012 -2013.
3- بن عبد المومن الهوا ري،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف،جامعة مستغانم،2017-2018.
4- بلقاسم بن درف، أثر السياسة الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم 2016.
5- تشام فاروق ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة السانية وهران،2008.
6- حمشة عبد الحميد : "دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012 – 2013.
7- شريط زينة ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،تخصص إدارة مالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة،2018-2019.
8- عبدوس عبد العزيز : " سياسة الانفتاح و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011.
9- محمد يحياوي : " أثر الواردات على النمو الاقتصادي ، دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970-2010 " ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي .الجزائر ، 2011 -2012.

10- فيرور سلطاني : " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية ، دراسة حالة الجائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، 2012-2013 .
11- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان 2010-2011 .

المجلات العلمية:

زيرمي نعيمة،" أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة قياسية (1970 – 2014) ،مجلة البديل الاقتصادي العدد الخامس، جامعة طاهري محمد،بشار.

المواقع الالكترونية:

- البنك الدولي www.org.dz
- المركز الوطني للإحصاء www.ons.dz
- الوكالة الوطنية للاستثمار www.andi.dz
- نظريات التجارة الخارجية http : //islamfin.go-forum.net/t529-topic تاريخ الإطلاع 2013/01/03.

اسماعيل

الملحق 01:

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)
2000	0.438	22.031	9.173
2001	1.196	19.132	9.94
2002	1.065	18.825	12.009
2003	0.634	24.612	13.534
2004	0.9	31.713	18.199
2005	1.1	46.001	20.357
2006	1.795	54.613	21.456
2007	2.038	60.163	27.631
2008	2.59	79.298	39.479
2009	2.291	45.197	39.294
2010	2.331	57.053	40.473
2011	2.72	73.489	47.247
2012	2.9	71.866	47.49
2013	1.789	65.917	54.852
2014	1.49	62.886	58.58
2015	-0.587	37.787	51.501
2016	1.546	30.026	47.089
2017	1.232	34.763	45.957
2018	1.506	41.797	46.33
2019	0.943	35.824	41.934

الملحق 02:

Dependent Variable: IDE

Method: Least Squares

Date: 06/21/21 Time: 10:33

Sample: 2000 2019

Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.100715	0.370509	0.271830	0.7890
X	0.038320	0.008828	4.340545	0.0004
M	-0.010229	0.010297	-0.993379	0.3345

R-squared	0.570981	Mean dependent var	1.495850
Adjusted R-squared	0.520508	S.D. dependent var	0.853221
S.E. of regression	0.590816	Akaike info criterion	1.922855
Sum squared resid	5.934070	Schwarz criterion	2.072215
Log likelihood	-16.22855	Hannan-Quinn criter.	1.952012
F-statistic	11.31265	Durbin-Watson stat	1.834033
Prob(F-statistic)	0.000752		

الملحق 03:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.295336	Prob. F(5,14)	0.3207
Obs*R-squared	6.325909	Prob. Chi-Square(5)	0.2758
Scaled explained SS	8.084433	Prob. Chi-Square(5)	0.1516

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/21/21 Time: 12:10

Sample: 2000 2019

Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.132094	0.882664	0.149653	0.8832
X	0.013898	0.051146	0.271729	0.7898
X^2	0.000378	0.000642	0.588394	0.5656
X*M	-0.001625	0.001165	-1.395075	0.1847
M	-0.027136	0.060746	-0.446709	0.6619
M^2	0.001656	0.001338	1.237374	0.2363

R-squared	0.316295	Mean dependent var	0.296704
Adjusted R-squared	0.072115	S.D. dependent var	0.572559
S.E. of regression	0.551528	Akaike info criterion	1.891075
Sum squared resid	4.258558	Schwarz criterion	2.189795
Log likelihood	-12.91075	Hannan-Quinn criter.	1.949389
F-statistic	1.295336	Durbin-Watson stat	2.108151
Prob(F-statistic)	0.320683		

ملخص المقررة

الملخص

شهدت الجزائر في السنوات العشرين الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة جعلتها تنتقل إلى حالة من التنمية الاقتصادية مماثلة لكثير من الدول النامية، حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسات التكيف الهيكلي في إطار الرأسمالية السائدة من أجل استعادة الظروف اللازمة للنمو على المدى الطويل ، و عليه اعتمدت الدولة مجموعة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى محاولة دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي . والجزائر ماضية بثبات في ديناميكية تحرير اقتصادها عن طريق تكييف منظومتها التشريعية في ظل التطورات الحاصلة في العالم وأقلمتها مع تعهداتها الجهوية والدولية.

إن التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاق مع الاتحاد الأوروبي وتوجهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،يدعو للتفكير في الاستراتيجيات والآليات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها من كل العوارض والتحديات.

الكلمات المفتاحية

الانفتاح التجاري – الصادرات – الواردات – الاستثمار الأجنبي المباشر

ABSTRACT

In the last twenty years, Algeria witnessed deep economical and social changes that made it develop economically just like many similar developing contries.The Algerian government adopted structural adjustments policies through the mainstream capitalism in order to regain the appropriate conditions for a long term progress. So, the country adopted a group of reprise that intended to integrate the Algeria is going steadily towards the dynamism of its economical freedom through the adaptation of its legislative system under all the progress that is happening in the word and adapt it with the regional and international commitments'.

The challenges and bets are imposed by globalization and their effects on the enterprise especially after the Algeria agreement with the European union and its direction towards joining the world trade organization, leads to hanking about strategies and tools that barricades the enterprise and their environment from all challenges and obstacles.

Key Words :

Trade openness - Direct foreign investment - Imports - Exports